

Distr.: General
9 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث*

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وستصدر النسخة النهائية بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/57/14).

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٣ | ٢٣-١ | مقدمة |
| ١٠ | ١٥٤-٢٤ | تقرير عن الأنشطة |
| ١٠ | ٧٦-٢٤ | أولا - برنامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية .. |
| ١٠ | ٤٢-٢٤ | ألف - التدريب والزمالات في مجال الدبلوماسية .. |
| ١٤ | ٥٢-٤٣ | باء - صنع السلام والدبلوماسية الوقائية .. |
| ١٨ | ٦٣-٥٣ | جيم - برنامج التدريب على تطبيق القانون البيئي .. |
| ٢١ | ٧٢-٦٤ | دال - سياسة الهجرة الدولية .. |
| ٢٤ | ٧٦-٧٣ | هاء - برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام .. |
| ٢٦ | ٨٥-٧٧ | ثانيا - مكتب نيويورك .. |
| ٢٨ | ١٥٤-٨٦ | ثالثا - برامج التدريب وبناء القدرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. |
| | | ألف - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال تصريف الملوثات الكيميائية |
| ٢٩ | ١٠٤-٨٦ | والنفايات .. |
| ٣٤ | ١١٠-١٠٥ | باء - برنامج تغير المناخ .. |
| | | جيم - مركز التدريب التدولي للجهات الفاعلة المحلية: برنامج التعاون |
| ٣٧ | ١٢٣-١١١ | اللامركزي والتنمية الاجتماعية .. |
| ٤١ | ١٤٤-١٢٤ | دال - برامج التدريب في مجال المعلومات والاتصالات .. |
| | | هاء - البرنامج التدريبي في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية |
| ٤٦ | ١٤٨-١٤٥ | في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفييت نام .. |
| ٤٨ | ١٥٤-١٤٩ | واو - العلاقات الاقتصادية الخارجية .. |

مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهو يتبع الشكل الذي قدم منذ بضع سنوات، أي وصف وقائعي قصير للبرامج الجارية، تتبعه قائمة مسلسلة زمنيا بأنشطة التدريب وإحصاءات المشاركة لكل بلد ولكل إقليم.
- ٢ - ويعرض التقرير في ثلاثة فصول رئيسية:
 - أولا - برامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية؛
 - ثانيا - أنشطة مكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نيويورك؛
 - ثالثا - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ٣ - ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على شبكة الإنترنت بالموقع التالي: www.unitar.org وقد استكمل هذا الموقع مؤخرا.
- ٤ - وتم تنفيذ توصيات الجمعية العامة على مدى العقد الأخير تنفيذًا كاملاً، وخاصة ضرورة تركيز البرامج على مجالات تم فيها تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، وتعزيز التعاون مع مؤسسات التدريب من داخل الأمم المتحدة وخارجها وممارسة الإدارة المالية والإدارية الصارمة للاحتفاظ بميزانية متوازنة. وبالمثل، تم تدريجياً تنفيذ توصيات هيئات الفحص في الأمم المتحدة (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية).
- ٥ - وفيما يتعلق بتصميم البرامج والاضطلاع بها، فيما يلي استنتاجات وتوصيات الدورة - الماضية لمجلس الأمناء (٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢):

”قدر الأمناء عروض البرنامج حق قدرها والتمسوا إجراء مناقشات متعمقة بشأنها. ويمكن تلخيص بعض المسائل والتعليقات الشاملة لعدة قطاعات فيما يلي:

 - أهمية دور المعهد بوصفه جهة داخلية محايدة، لتقييم برامج الأمم المتحدة وأنشطتها؛
 - أهمية تقديم التدريب الذي يبقى تركيزه على البلدان النامية، والتميز فيه على تنوع الاحتياجات والوسائل داخل البلدان النامية أنفسها؛
 - تنوع خلفيات الأمناء أنفسهم وخبراتهم الفنية، وأهمية هذا التنوع لتطوير خطط المعهد في المستقبل؛

- ضرورة أن يطور المعهد المشاركات والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية من أجل البرامج المعنية بالمسائل المتصلة بالتجارة؛
- إمكانية توسيع نطاق البرامج عن طريق التعلم الإلكتروني، كما تجلّى ذلك في نجاح برنامج الديون وتنظيم الشؤون المالية، وضرورة أن تحذو برامج المعهد الأخرى حذوه؛
- ارتفاع عدد الطلبات للتدريب "المقدم حسب الطلب"، خاصة على برامج إدارة الشؤون الدولية، وصعوبة محاولة تلبية جميع الاحتياجات.

الاتجاهات الجديدة

- ٦ - تستمر برامج التدريب التي توجه لموظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء من مختلف الوزارات وعلى مختلف مستويات الوظائف والمسؤوليات. وتعدّد الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية الموجهة للدبلوماسيين في معظمها في مقر المنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي. وتنظم معظم البرامج التي تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الميدان. ويضطلع بأكثر من ثلثي الأنشطة في بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية.
- ٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنظيم ٢٢٣ برنامجاً وحلقة عمل وحلقة دراسية، استفاد منها أكثر من ٤٠٠ ١١ مشترك في أنحاء القارات الخمس.
- ٨ - وطوال السنوات الأخيرة، وضع المعهد منهجيات لتصميم وبدء وتنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات. وهي تشمل كامل العملية، من تحديد الاحتياجات إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، بما في ذلك مختلف الوثائق التي تؤكد الأهمية، والجودة، والسلامة المالية التي يوفرها المانحون والمستفيدون، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة، مجلس أمناء المعهد.
- ٩ - ومن بين آخر الاتجاهات في أنشطة المعهد، يجدر بالذكر أربعة منها على الأقل: تطوير التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني، والتشديد على بناء أو تعزيز القدرات، والبحث في المنهجيات الابتكارية، وزيادة المشاركة في المشاريع الحكومية الدولية.

التعلم من بعد والتعلم الإلكتروني

- ١٠ - طوال السنوات القليلة الماضية، وضع المعهد دورات تدريبية بالمراسلة في ميدان عمليات حفظ السلام والقانون البيئي الدولي. وتحظى هذه البرامج بنجاح متزايد. وبعد أن أجرى المعهد أبحاث وتجارب نظرية وعملية شاملة، يستعد الآن لبدء أنشطته للتعلم الإلكتروني. ومن المتوقع أن يوسع التعلم الإلكتروني القاعدة التقليدية للمشاركين، ويقدم

وحدات دروس مستكملة وهامة "في كل وقت ومكان" عن طريق شبكة الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة، وأن يؤدي ذلك إلى أثر مضاعف عن طريق إدماج الشركاء في البلدان النامية لتلك الوحدات في برامجهم واستخدامهم لها. ويوفر محفل التعلم الإلكتروني الأدوات التكنولوجية للمشاركين في المعهد للحصول على محتوى الدورات الدراسية والوصول إلى الخبراء على نحو يلي الاحتياجات المحددة للجمهور المستهدف. ويشدد المعهد بصورة خاصة على التعاون مع معاهد التدريب الإقليمية والوطنية من البلدان النامية. ويعترف بأن للتعلم الإلكتروني عدة مزايا هي:

- تقديم وحدات تدريب مستكملة وهامة للجمهور بتكلفة منخفضة؛
- تخفيض التكلفة لكل مشترك؛
- التفاعل والطابع الشخصي وهيكل المحتوى والالتزام؛
- تمكين فرادى المشاركين عن طريق إتاحة إمكانية الوصول بمرونة وسهولة للمعلومات والمواد وشبكات/مجتمع المستخدمين؛
- زيادة وضوح برامج تدريب المعهد وإمكانية الوصول إليها؛
- التخفيض الكبير للتكاليف المرتبطة بإدارة الدورات الدراسية في المعهد؛
- إعادة استخدام المحتوى في أنشطة التدريب التي سيضطلع بها المعهد في المستقبل.

بناء القدرات

١١ - فيما يتعلق ببناء القدرات، أجرى المعهد بحثاً متعمقاً في السنوات الأخيرة. وتبين الاستنتاجات المستمدة من هذا البحث أن تعزيز المؤسسات هو الهدف النهائي للتدريب. وهو يتضمن أيضاً اتخاذ إجراءات شاملة ودائمة. ويجب مضاعفة وتنويع أنشطة التدريب. ومن الحيوي أن تجري السلطات المختصة داخل البلدان المستفيدة والسلطات المحلية ومختلف المجتمعات الرائدة تقييماً صحيحاً للهياكل الأساسية المؤسسية اللازمة لضمان الإدارة السليمة للمسائل الحاسمة. وينبغي أيضاً إشراك وكالات التنمية إلى أبعد مدى ممكن، بما في ذلك في تخطيط الاستراتيجية. ويتزايد تصميم برامج بناء القدرات المتوسطة الأجل لعدد من البلدان المختارة في الأقاليم النامية. وهذا يتجاوز النهج التقليدي للمساعدة التقنية أو التعاون التقني، فبدلاً من تركيزها على مفهوم بناء القدرات البشرية والمؤسسية تعمل على زيادة القدرة على الإدارة والحكم.

منهجيات التدريب

١٢ - أصبح البحث في مجال التدريب ومن أجله نشاطا دائما ومتزايدا من أنشطة المعهد الآن، بما في ذلك تقييم احتياجات التدريب، والاضطلاع به واستخدام نتائج التقييم وتبادل المعارف.

١٣ - وفي مجال بناء القدرات الذي يشمل عددا أكبر من أصحاب المصالح الوطنية والدولية، يجب التشديد بصورة خاصة على تقييم الاحتياجات، ولا سيما تقييم الاحتياجات الذاتية. وفي الواقع، من المرجح أن تظل تدخلات تطوير القدرات غير فعالة ما لم يسبقها حصر وتحليل للأوضاع وتحديد منهجي للمسائل الرئيسية والأولويات والاحتياجات من القدرات. ومن أجل تناول هذه المسائل، طور المعهد، مع عدة منظمات شريكة دولية، أدوات ومنهجيات لمساعدة البلدان على إجراء تقييم ذاتي للاحتياجات من القدرات في عدد من المجالات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتوجه المعهد ودعمه التقني، تعدد البلدان الشريكة ما يسمى بالدراسات الوطنية تشكل وثائق مرجعية وطنية رئيسية تجمع عن طريق التعاون فيما بين العديد من القطاعات وأصحاب المصالح وتشمل جميع المعلومات ذات الصلة والتحليل اللازم لتحديد الأولويات ووضع خطة عمل في مجال معين. وقد بدأت برامج الدراسات الوطنية حتى الآن في مجالات إدارة الشؤون المالية. ومؤخرا، طلب مرفق البيئة العالمية إلى المعهد أن يساعده في إعداد دليل لدعم البلدان في إجراء تقييمات ذاتية للاحتياجات من القدرات فيما يتعلق باتفاقيات ريو (التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر). وعلى غرار هذا، دخلت أمانة اتفاقية آرهوس للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في اتفاق مع المعهد لمساعدة البلدان على إعداد لحة وطنية تتعلق بتنفيذ اتفاقية آرهوس.

١٤ - ويعترف على نطاق واسع بأن التقييم يمثل أداة لقياس الفعالية والمساعدة على تحديد الطرق لزيادة الفعالية. ويقيم العديد من الأنشطة والبرامج والمشاريع، على أساس مخصص الغرض، بصورة روتينية، أو بناء على طلب أحد أصحاب المصالح. وفي معظم الحالات، تشمل هذه التقييمات موظفين نظراء ومنظمات مناظرة في البلدان النامية ترتبط بأنشطة وبرامج ومشاريع يجري تقييمها. والتقييم أداة لا تصل أحيانا إلى مستوى ما هو متوقع منها والجهد المبذول فيها والتكلفة التي تكلفها. وفي العديد من الحالات، تظل النتائج والتوصيات تشكل جزءا من التقرير ولا تجد طريقها أبدا إلى ثقافة ومقررات وإجراءات الأنشطة والبرامج والمشاريع المعنية. وينبغي ألا تلي التقييمات مطلبا مؤسسيا أو برنامجيا فحسب، وإنما ينبغي أن تؤدي إلى دروس مستفادة، وأفضل الممارسات التي تتبع بالفعل، وإلى تقييم موثوق به للأثر - وفي إنجاز، إلى زيادة الفعالية. والقدرة على تقديم خدمات التقييم امتداد طبيعي

للبحث والتدريب، وتبادل المعلومات، ومهام الربط الشبكي. وتستفيد جميع جوانب التقييم من علاقة متفاعلة مع برامج وأنشطة المعهد الحالية، والخبرة الكبيرة لديه وقاعدة موارده للتدريب والبحث والإدارة في العديد من المجالات ذات الأولوية التي تحظى باهتمام الأمم المتحدة. ويواصل المعهد الاضطلاع بالبحث النظري واتخاذ إجراءات عملية في هذا الميدان.

١٥ - وقد تطرق آخر وأحدث بحث بشأن التدريب أجراه المعهد، إلى أساس ومشاطرة المعارف المستمدة من إجراءات. وسيدخل المعهد في شراكات جديدة مع القطاع الخاص في مجال إيجاد المعارف وتشاطرها. ويدرك الآن أن هذا النهج ليس مجرد خيار استراتيجي بديل، وإنما كمفتاح لبقاء المنظمة. ويلزم أن تستفيد المؤسسات العامة والمنظمات من المجتمع المدني من هذه الخبرة الفنية. ومع انتقال البلدان إلى تنفيذ مختلف مبادرات التنمية، تتزايد حدة حاجتها للمزيد من إمكانية الحصول على الدراية الفنية. بيد أن هذه الدراية الفنية لا تتاح حتى الآن بسهولة أو على نطاق واسع، حيث أن هناك عجزاً شديداً في المعارف من الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ نشاط إثمائي على نطاق واسع. وتعزيز قدرة المنفذين على التعلم من العمل، وإنشاء مصارف معارفهم الخاصة بهم، وتشاطر الدروس المستفادة هو السبيل الوحيد نحو التنمية الناجحة على نطاق عالمي.

المشاركة الفعلية في الاجتماعات الحكومية الدولية

١٦ - كثيراً ما تدعو الأمم المتحدة المعهد كي يشترك عن كثب وبصورة ملموسة أكثر في الأحداث الحكومية الدولية، وذلك نظراً لاستعادته مصداقيته ولأن برامجه للبحث والتدريب أثبتت أهميتها. وفي الفترة التي يشملها التقرير، طلب إلى المعهد المشاركة في الأعمال التحضيرية لحدثين كبيرين هما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. وتظل مساهمة المعهد مركزة على الجوانب والمسائل التي اكتسب فيها الخبرة على امتداد العقد الأخير.

١٧ - وكانت مساهمة المعهد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مساهمة جد محددة وملموسة. وكان سياق وأساليب عمل المؤتمر متلائمين مع النهج المرن الذي يتبعه المعهد في أعماله وسعيه الدائم إلى التعاون. وبالاشتراك مع عدد من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة أعد المعهد إعلان مبادرات الشراكة الثلاث التالية:

- بناء القدرات والتدريب في مجال التحضر المستدام: شراكة بين القطاعين العام والخاص.

- شراكة من أجل بناء القدرات لتنفيذ النظام التوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.
- مبادرة بناء القدرات في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع نظام المعلومات البيئية في أفريقيا.

١٨ - والمعهد عضو في اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وهو يضطلع بعدد كبير من برامج التدريب وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وطلب إلى المعهد أن يصمم وينفذ برنامجا خاصا لدعم أقل البلدان نموا. وبالتعاون كذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، يعمل المعهد حاليا على إقامة منتدى يمكن أقل البلدان نموا من إجراء تقييم أفضل لتحديات مؤتمر القمة العالمي، والتعبير عن شواغلها المتعلقة بمجتمع المعلومات الناشئ، والمصاعب الخاصة التي تواجهها على المستويات التكنولوجي، والاقتصادي، والاجتماعي والقانوني. وستحني البلدان النامية عامة، وأقل البلدان نموا خاصة، أكبر فائدة ممكنة من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، إذا أمكنها التعبير عن اهتماماتها خلال المرحلة التحضيرية، وإن هي شاركت مشاركة فعالة في استنتاجات وتوصيات مؤتمر القمة نفسه. وقد دعا كل من حكومة مالي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، المعهد للمساهمة في الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي لمؤتمر القمة العالمي، الذي انعقد في باماكو في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٩ - والمشاركة في الأحداث العالمية، التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، جانب جديد من جوانب أنشطة المعهد وينبغي أن يتواصل ويتزايد مع الزمن ولا سيما في المجالات التي ثبتت فيها خبرة المعهد في التدريب وبناء القدرات.

الضعف المالي

٢٠ - الوضع المالي للمعهد مستقر لكنه ليس محصنا من المخاطر. وهذا ما يمنع المعهد من الاستجابة إلى طلبات المساعدة العديدة التي تقدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والمسألان الرئيسيتان هما تكاليف الإيجار والصيانة المتعلقة بأماكن عمل المعهد في نيويورك وجنيف وانخفاض مستوى التبرعات للصندوق العام.

٢١ - ومنذ أكثر من عقد، اقترح مجلس أمناء المعهد، أن تكون المكاتب التي تضعها الأمم المتحدة تحت تصرف المعهد معفية من تكاليف الإيجار والصيانة. والأساس المنطقي الذي يتركز عليه هذا الاقتراح هو أن المعهد يقدم برامج تدريبية مجانية للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة، بغض النظر عن جنسيتهم، أو رتبهم أو وظيفتهم. وهذا يمثل مساهمة فعلية

لصالح الدول الأعضاء وعلى حد السواء. وبالمقابل، يدعو مجلس الأمناء المنظمة إلى إعفاء المعهد من التكاليف ومعاملته كباقي المعاهد المشابهة داخل الأمم المتحدة. وتناقش اللجنة الثانية هذه المسألة كل عام، ولكنها لم تحسمها.

٢٢ - وتتعلق المسألة الثانية باستمرار انخفاض مستوى التبرعات للصندوق العام للمعهد، في حين تتزايد المشاركة في برامج التدريب المجانية. ويشمل هذا التزايد أيضا المشاركين من البلدان الصناعية التي لم تستأنف بعد دفع تبرعاتها. وقد اعترفت الجمعية العامة بهذا "التناقض". وحلل مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة الوضع بعمق. ويرد في المرفق مقتطف من تقريره، يبين أن مشاركة موظفي الخدمة المدنية من البلدان الصناعية قد ازدادت ازديادا كبيرا، إذ يصل عددهم حاليا إلى ثلث مجموع عدد المشاركين، في حين لم تزد التبرعات المالية المقدمة من تلك البلدان.

٢٣ - وفي الدورة الأخيرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، ناقش مجلس الأمناء بصورة مستفيضة أفضل التدابير الممكن اتخاذها "لمعالجة التناقض بين انخفاض المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد وزيادة المشاركة في برامجه" (A/RES/54/229). وأوصى المجلس بما يلي:

"(أ) ينبغي ألا يقلص المعهد برامجه الحالية وألا يرفض مشاركة مواطنين من البلدان غير المساهمة في برامجه، لأن هذين الإجراءين قد يفضيان إلى نتيجة عكسية. غير أنه ينبغي جعل البلدان المشاركة تدرك تماما التكاليف المتعلقة بهذه الأنشطة والوضع المالي العام للمعهد.

...

(هـ) ينبغي للمعهد أن يواصل جهوده الرامية إلى جمع الأموال، إذ أن هذه المبادرات تستغرق عدة سنوات قبل أن تعطي نتيجة. وفي نفس الوقت، وبمساعدة الأمناء، ينبغي للصندوق أن يحدد الموظفين المعنيين، وكبار المسؤولين الحكوميين المكلفين بتخصيص الأموال، وأن يسعى إلى إطلاعهم بصورة أفضل على أداء المعهد وأنشطته."

وفي الختام، رأى المجلس أن عددا من مصادر التمويل ممكن ولم يجز استكشافه وأن نوعية ومصداقية برامج وإدارة المعهد سبب وجيه يمكن عرضه على الحكومات. وقرر، بالتالي، إنشاء لجنة، تتألف في أول الأمر من ستة أمناء، تساعد المدير التنفيذي في أعمال جمع الأموال.

تقرير عن الأنشطة

أولا - برنامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية

ألف - التدريب والزمالات في مجال الدبلوماسية

مقدمة

٢٤ - تواجه عدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مهام جديدة في ميدان التعاون الدولي. ومن الضروري، بالتالي، تزويدها بمعلومات أساسية صحيحة عن مختلف جوانب الدبلوماسية في إطار متعدد الأطراف. وسوف يسهل التدريب المناسب في هذا الميدان اقتحام بيئة العمل المتعددة الأطراف؛ وسيمكن البلدان أيضا من المشاركة بمزيد من الفعالية في المحافل الدولية ومن تعزيز قدراتها الداخلية في مجال التنمية.

الأنشطة الرئيسية

٢٥ - يجري حاليا تصميم وإنجاز أنشطة التدريب لبرنامج المعهد في مجال إدارة الشؤون الدولية في الميادين التالية:

توفير التدريب للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي

٢٦ - وضعت هذه البرامج التدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل أعضاء البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، وكقاعدة، تقدم هذه الدروس بدون مقابل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢٧ - وتركز الدورات التدريبية لأعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف وفيينا ونيروبي على جوانب عامة وجوانب محددة، وعملية، تساعد الدبلوماسيين في إنجاز مهامهم المهنية في إطار متعدد الأطراف. وتُنظم حلقات العمل، والحلقات الدراسية، وجلسات الإحاطة بالمعلومات، في شكل تدريب للتوعية والتوجيه وكذلك للتدريب على المهارات العملية. وتشمل المواضيع: لحة عامة عن منظومة الأمم المتحدة؛ وطريقة اشتغال أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية؛ وصياغة القرارات؛ ومهارات التفاوض الأساسية والمتطورة؛ ودبلوماسية المؤتمرات؛ والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية؛ وهيكل وثائق الأمم المتحدة وكيفية استرجاعها؛ ونظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة؛ والامتيازات الدبلوماسية؛ وإلقاء البيانات في الاجتماعات العامة؛ ورئاسة الجلسات؛ وتقديم العروض بفعالية؛ ومواضيع أخرى.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُفذ في إطار هذه الفئة ٢٧ نشاطا تدريبيًا، منها ١٩ في جنيف، و ٥ في فيينا، و ٣ في نيروبي. وفي المجموع، شارك ٦٥٨ دبلوماسيًا في هذه الأنشطة التدريبية. وترد بصورة منفصلة في الفصل الثاني أدناه المعلومات المتعلقة بالدورات التدريبية المضطلع بها في نيويورك.

التدريب المقدم حسب الطلب

٢٩ - تستهدف برامج المعهد التدريبية المعدة حسب الطلب المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمتدربين الدبلوماسيين، والموظفين المدنيين المعنيين بمختلف جوانب الشؤون الدولية، والأكاديميين، وموظفي المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - ويتعلم المشاركون في هذه الأنشطة كيف يتصرفون بأكثر فعالية في إطار متعدد الأطراف لصالح بلدانهم أو منظماتهم. وبالتالي فإن المعهد يعزز القدرات المحلية الإنمائية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتحدد البلدان احتياجاتها وأولوياتها التدريبية وتعلم المعهد بها.

٣١ - ويضع المعهد بعد ذلك تقديرات الميزانية للنشاط التدريبي لكل بلد، ويمكن أن تُستخدم تلك التقديرات كأساس تستند إليه الوكالة أو الإدارة أو المؤسسة مقدمة الطلب للحصول على تمويل. ويمكن، على سبيل المثال، أن تنظم أنشطة التدريب المقدم حسب الطلب في سياق دون إقليمي تتقاسم فيه البلدان/الوكالات المشاركة تكاليف التدريب. وتمول أنشطة التدريب المقدم حسب الطلب التي يضطلع بها المعهد من مصادر خارجية عن الميزانية، أي أنه يتعين الحصول على التمويل من خارج الميزانية العادية للمعهد.

٣٢ - وبعد أن يتم تأمين التمويل لنشاط معين، يضع المعهد منهاجا دراسيا على أساس مخصص، ويختار المدربين، ويعالج كل جوانب البرنامج المتعلقة بالإدارة والإمدادات. وأخيرا، يتولى المعهد إنجاز التدريب، ويوفر لكل المتدربين مواد معلومات أساسية ويقيم مدى نجاح مشروع التدريب.

٣٣ - وتشمل برامج التدريب المقدم حسب الطلب داخل المعهد طائفة عريضة من المجالات. ويُجرى حاليا وضع وحدات دروس جديدة وإضافتها للمقررات الدراسية تبعا للاحتياجات المتطورة ولطبيعة الطلبات الواردة. وتقدم دروس في ميادين الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وإدارة الشؤون الدولية، والقانون الدولي العام، ومهارات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات الجديدة.

٣٤ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت أنشطة التدريب حسب الطلب التالية، بمشاركة ٢٤٥ متدربا:

- ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، طوكيو/اليابان
دورة دروس مشتركة بين المعهد والمؤسسة اليابانية للدراسات العليا في التنمية الدولية حول موضوع المنظمات الدولية: وحدة دروس للتدريب على المهارات التفاوضية
- ١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، طهران/جمهورية إيران الإسلامية
حلقة دراسية عن المحاكم الدولية للممارسين من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز
- ٢-٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، باكو/أذربيجان
حلقة دراسية مشتركة بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية المستدامة
- ١٧-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ليلونغو/ملاوي
حلقة عمل مشتركة بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رئاسة الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمشاركة في تلك الاجتماعات والتفاوض فيها
- ٢٤-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جنيف
مشروع تسخير الألعاب الرياضية لأغراض التنمية - وحدة الدروس التدريبية ١: منظومة الأمم المتحدة
- ٧-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ياوندي/الكاميرون
برنامج تدريبي إقليمي مشترك بين المعهد والأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية
- ٢٠ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بانجول/غامبيا

تدريب على الممارسة الدبلوماسية: وحدة دروس تدريبية ١ (أُنجز هذا النشاط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكاديمية التدريب الدبلوماسي الغامبية)

• ٢٢-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طهران/جمهورية إيران الإسلامية

حلقة عمل عن دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف

برامج الزمالات

٣٥ - تزود برامج زمالات المعهد المهنيين المبتدئين ومهنيي المستوى الأوسط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمعرفة فنية بمواضيع القانون الدولي العام، وإدارة الشؤون الدولية، والخدمة المدنية الدولية. وكقاعدة، تستغرق هذه الدورات التدريبية وقتاً أطول بكثير من برامج التدريب المذكورة آنفاً، حيث تدوم ثلاثة أسابيع أو ستة أسابيع أو سبعة أشهر. وهي برامج سنوية متكررة تقوم المشاركة فيها على أساس عملية اختيار تنافسية.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، لاهاي

٣٦ - وُضع هذا البرنامج التدريبي، المشترك بين المعهد والأمم المتحدة للمحامين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في دراسة القانون الدولي وتدريبه والتعريف به وزيادة تفهمه. ويتوفر عدد محدود من الأماكن للمحامين من بلدان أخرى على أساس تغطية التكاليف. ويشمل البرنامج مجالات منها القانون الجنائي الدولي، وقانون المعاهدات، وقانون البحار، والقانون البيئي، والقانون الإنساني، وقانون اللاجئين، وحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات التجارية، وحل النزاعات، والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية، وقانون المحاري المائية الدولية. ويُجرى هذا التدريب بالإنكليزية والفرنسية.

برنامج زمالات المعهد في مجال إدارة الشؤون الدولية: بناء القدرات المتعلقة بالأمن البشري، جنيف

٣٧ - يعرف برنامج التدريب هذا، ومدته ثلاثة أسابيع، الدبلوماسيين المبتدئين ومن المستوى الأوسط على محيط العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتصلة بالأمن البشري. وهذه الزمالات مخصصة للمتدربين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجوز للدبلوماسيين المهتمين من البلدان الصناعية الاشتراك أيضاً، ولكن بعد دفع رسوم الدورة الدراسية. ويغطي البرنامج منظومة الأمم المتحدة، ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة، وأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، والدبلوماسية الوقائية، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وتسوية المنازعات،

والوساطة، ونزع السلاح، والمساعدة الإنسانية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والقانون البيئي، والمحاكم الدولية، ومخاطبة الجماهير، وترأس الاجتماعات.

٣٨ - ويوفر التدريب باللغة الانكليزية فحسب.

برنامج الزمالات في مجال الخدمة المدنية الدولية، ياوندي، باريس، جنيف

٣٩ - هذا البرنامج، الذي يستغرق سبعة أشهر، مفتوح أبوابه أمام المتدربين من القطاعين العام والخاص بالبلدان النامية الناطقة بالفرنسية. وهو ينظم بدعم من الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وبالتعاون مع معهد الكاميرون للعلاقات الدولية والمعهد الدولي للإدارة العامة الذي يتخذ من باريس مقرا له.

٤٠ - ويشتمل البرنامج على دروس تمتد ٤ أشهر يعقبها تدريب عملي لمدة ٣ أشهر داخل منظمة أو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ويغطي البرنامج مجالات الخدمة المدنية الدولية، والإدارة العامة الدولية، والمنظمات الدولية، والقانون الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وأساليب التفاوض، وصياغة التقارير، ومخاطبة الجماهير، والتكنولوجيات الجديدة في مجال الحاسوب والاتصالات. ويجري التدريب باللغة الفرنسية.

٤١ - وخضع للتدريب خلال الفترة المستعرضة ١٠١ متدرب في إطار برامج الزمالات التي يوفرها المعهد في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

الخدمات الاستشارية

٤٢ - يقدم برنامج التدريب الذي يوفره المعهد في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية أيضا المساعدة في وضع مناهج تدريبية للمعاهد الدبلوماسية في الدول الأعضاء. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات الاستشارية وضع مناهج تدريبية كاملة متكاملة، وتنظيم الأنشطة التدريبية وتقييمها، وتنفيذ جولات دراسية إلى المواقع التابعة لمقر الأمم المتحدة، فضلا عن تقديم المساعدة في تأسيس مكاتب دبلوماسية أو وحدات جديدة لتكنولوجيا المعلومات.

باء - صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

برنامج إحاطة واستخلاص معلومات ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين

٤٣ - هذا البرنامج معد خصيصا لحفظ ما يكتسبه ممثلو الأمين العام ومبعوثوه الخاصون والشخصيون من دروس وخبرات قيّمة ونقلها إلى الآخرين. ويتضمن البرنامج خمسة عناصر:

(١) إحاطة ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين الحاليين والسابقين من خلال مقابلات معمقة؛ (٢) إعداد كتيّب لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين، مكون من خلاصة حسنة التنظيم للدروس والتوصيات المنبثقة من هذه المقابلات؛ (٣) إعداد مجموعة من التسجيلات على أقراص الفيديو الرقمية وأشرطة الفيديو للمقابلات تُرفق بالكتيب؛ (٤) عقد حلقة دراسية سنوية لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين ولكبار الموظفين في الأمانة العامة بحيث يتسنى لهم تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتشجيع الحوار؛ (٥) وضع برنامج إحاطة أكثر انتظاما استنادا إلى توصيات ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين. وسوف يشكل كتيّب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين والتسجيلات المرفقة به جزءا من برنامج الإحاطة الجديد لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين. ويجري الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع كبار الموظفين في إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٤ - وقد جرت أول "حلقة دراسية لممثلي الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثيه الخاصين الحاليين" في مون بيرلان في سويسرا في آذار/مارس ٢٠٠١. وسوف تجري الدورة الثانية في المكان نفسه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد تمت الجولة الأولى من المقابلات المعمقة مع الممثلين الخاصين، ويجري حاليا إنجاز مسودة لكتيب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين، استنادا إلى تلك المقابلات، وسوف تكون جاهزة للحلقة الدراسية التي ستعقد في عام ٢٠٠٢. وقد جرى أيضا تسجيل مقابلات على أشرطة فيديو مع عدد من ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وكبار الموظفين في الأمانة العامة، وسوف تتاح أيضا عينة من هذه التسجيلات لذلك الاجتماع.

٤٥ - وتمول هذا البرنامج وزارة الخارجية والتجارة الدولية بكندا، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

برنامج الزمالات المشترك بين المعهد وأكاديمية السلام الدولية في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

٤٦ - يوفر هذا البرنامج السنوي، الذي دخل الآن سنته العاشرة، تدريباً متقدماً في مجال تحليل الصراعات، والتفاوض والوساطة لكبار ومتوسطي موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الراغبين في تعلم هذه المهارات أو صقلها. ويشدد البرنامج أساساً على حل المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق الأمم المتحدة. ويقدم هذا البرنامج التدريبي الذي يستغرق أسبوعين، والذي نظم في هولنكولن، النرويج، في عام ٢٠٠٢، آخر المعارف والخبرات المكتسبة في مجال حل الصراعات، عبر إجراء دراسات حالة وعقد حلقات دراسية لبحث العوائق والمسائل ذات الصلة والتمرس العملي بعملياتي التفاوض والوساطة. ويتلقى

البرنامج الدعم من وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

برنامج المعهد التدريبي الإقليمي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في أفريقيا

٤٧ - وضع هذا البرنامج التدريبي ليكون امتدادا لبرنامج الزمالات (المذكور أعلاه) لتوفير التدريب على المستوى الإقليمي. وهو يضم مشاركين من وزارات الخارجية والدفاع في الدول الأفريقية، فضلا عن موظفين رئيسيين من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية في المنطقة. وهو يركز على الحاجة الملحة إلى تحسين أنشطة منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. والخبراء الأفارقة الآتون من شتى أنحاء القارة يؤدون دورا مرجعيا فيه. ويتطرق البرنامج إلى ما يواجهه منفذو الخطط وواضعو السياسات من تحديات في إطار الجهود التي يبذلونها لتقييم انتشار الصراعات الناشئة في المنطقة والتصدي لها. وهو يهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة والمؤسسات وتوفير كادر من الأشخاص الذين يمكن الركون إلى مهاراتهم في المساعدة على عمليات السلام في أفريقيا. وقد عقد البرنامج التدريبي الإقليمي الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في داكار، السنغال، والثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أديس أبابا، إثيوبيا. ويعتزم عقد اجتماع ثالث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد حازت هذه البرامج على تمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

البرنامج التدريبي دون الإقليمي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في الجنوب الأفريقي، المشترك بين المعهد والمركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام

٤٨ - أنشئ البرنامج التدريبي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في الجنوب الأفريقي، المشترك بين المعهد والمركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام، لتوفير تدريب متقدم في مجال تحليل الصراعات ومنع نشوبها وتسويتها لمتوسطي وكبار الموظفين الفنيين في وزارات الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وباب الاشتراك فيه مفتوح أيضا للموظفين ذوي الصلة العاملين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن ممثلي المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تركز على صنع السلام في الجنوب الأفريقي. ويشترك المركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنظيم هذا البرنامج الذي يركز على الحاجة الملحة إلى معالجة المسائل المتعلقة بصنع السلام في منطقة الجنوب الأفريقي وما يواجهه منفذو

الخطط وواضعو السياسات من تحديات في إطار الجهود التي يبذلونها لتقييم حالات الصراعات الراهنة والمحتملة في هذه المنطقة دون الإقليمية والتصدي لها. ويجري هذا البرنامج التدريبي في مقر المركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام في هراري، زمبابوي. وقد جرى البرنامج الأول في آذار/مارس ٢٠٠٠، والثاني في شباط/فبراير ٢٠٠١. ومولت هذين البرنامجين وزارة الخارجية الملكية في الدانمرك.

الشبكة المعنية بترويج المبادئ الأفريقية لحل الصراعات والمصالحة

٤٩ - أنشئت هذه الشبكة بين المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملة في مجال ترويج تنشيط النهج الثقافية الأفريقية إزاء صنع السلام واستخدامها. وتسعى الشبكة إلى ترويج استخدام القيم الثقافية الإيجابية والمعارف والمهارات القائمة ضمن النهج المحلية المتبعة في صنع السلام والمصالحة في أفريقيا. وتتعاون الشبكة التي لها مراكز تنسيق في كافة المناطق دون الإقليمية في أفريقيا مع المبادرات التي تسعى إلى استنباط القيم الثقافية الأفريقية في بناء ثقافة سلام في القارة الأفريقية. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موقع الشبكة الإلكتروني على العنوان: www.africanprinciples.org. وقد أمنت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المبالغ الأولية لتمويل الشبكة.

البرنامج التدريبي الرامي إلى تعزيز قدرات ممثلي الأقليات والسكان الأصليين في مجالي حل الصراعات وبناء السلام

٥٠ - يستهدف هذا البرنامج الجديد توفير التدريب المتقدم للممثلين الرئيسيين للأقليات والسكان الأصليين في مجال النهج المتبعة في المفاوضات لحل المشاكل. والتدريب معد خصيصاً لبناء قدرات هؤلاء الممثلين على التفاوض بفعالية أكبر مع الحكومات وسواها من المجموعات المهيمنة، توصلاً إلى تلبية احتياجاتهم، مع الحفاظ على علاقات عمل مجدية. ويعمل خبراء ينتمون إلى الأقليات والسكان الأصليين إلى جانب اختصاصيين آخرين، من بينهم ممثلون عن المنظمات الدولية، بمثابة استشاريين في برنامج التدريب. ويجري البرنامج الدولي سنوياً بالتزامن مع اجتماع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في جنيف. ونُفذ البرنامج الأول في عام ٢٠٠٠، والثاني في عام ٢٠٠١. وقد نُظِم البرنامج التدريبي الإقليمي الأول، المخصص للأمريكتين، في المكسيك في عام ٢٠٠١. ويُعْتزَم تنظيم برنامج ثانٍ في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٥١ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، نظم المعهد حلقة دراسية لأعضاء المنتدى الدائم المعني بشؤون السكان الأصليين في نيويورك، بناء على طلب عدد من أعضاء المنتدى. وكان الغرض من الحلقة مساعدة هؤلاء في ما يبذلونه من جهود للتحضير للاجتماع التاريخي الأول للمنتدى

الدائم المعني بشؤون السكان الأصليين في مقر الأمم المتحدة وتنفيذه، وتيسير العمل على تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

٥٢ - وتتولى تمويل البرنامج وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية الملكية الدانمركية، ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية. ويجري وضع خطط لعقد هذا الاجتماع في جامعة السلام في كوستاريكا في شهر كانون الأول/ديسمبر.

جيم - برنامج التدريب على تطبيق القانون البيئي

٥٣ - برنامج المعهد للتدريب على تطبيق القانون البيئي (برنامج القانون البيئي)، استُهل في الأصل في عام ١٩٩٧ بهدف التشجيع على تعزيز العناصر القانونية والمؤسسية الوطنية من أجل تحسين الإدارة البيئية تحقيقاً للتنمية المستدامة. وهو مهم للبلدان في كافة أنحاء العالم، ولكنه يلبي تحديداً احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

النهج العام

٥٤ - القانون البيئي أداة لا بد منها لإدارة التنمية المستدامة. وهو يتيح الأساس للسياسات والإجراءات الحكومية الرامية إلى المحافظة على البيئة وكفالة استخدام الموارد الطبيعية استخداماً عادلاً ومستداماً. والجزء الأكبر من القانون البيئي المعاصر وُضع على الصعيد الدولي، وخاصة من خلال اعتماد الاتفاقيات الدولية التي يجب أن تُنفذ على الصعيد الوطني بواسطة التشريعات المناسبة.

٥٥ - وهذا الأمر ازداد أهمية في الوقت الراهن بالنظر إلى محدودية قدرة كثير من البلدان على تنفيذ عدد متزايد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. وفي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وجه الخصوص، غالباً ما تكون التشريعات البيئية تشريعات ناقصة أو تتجاوزها الزمن ولا يتوافر موظفون مؤهلون ومدربون لتلافي أوجه القصور هذه. وبتوسيع دائرة المعارف العامة، يمكن إرساء أساس وظيفي لتطبيق القانون البيئي على الصعيد الوطني.

٥٦ - وبرنامج المعهد لتطبيق القانون البيئي، تم إعداده في إطار شراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعمته مالياً الوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناطق الطبيعية ووزارة التنمية والتعاون الهولندية ووزارتَي البيئة والخارجية في فرنسا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والوكالة الأمريكية لحماية البيئة وحكومات اليابان وأيرلندا والمكسيك. ويتلقى البرنامج الدعم أيضاً من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واتفاقية التراث العالمي ومؤسسة كارل دويسبرغ غيسلشافت.

التعليم بالمراسلة

٥٧ - إلى جانب حلقات العمل التمهيدية وحلقات العمل المعنية بالمتابعة المتخصصة وأنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، يشكل تعلّم القانون البيئي من بُعد عن طريق المراسلة عنصراً جوهرياً في البرنامج. وقد صُممت هذه الدورة للتعليم بالمراسلة بحيث تصل إلى عدد كبير من العاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمتخصصين والطلبة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية في بلدان من كافة أنحاء العالم. ومادة البرنامج بالنسبة للمرحلة الأولى من الدورة تتألف من عشرة دروس في القانون البيئي الدولي.

٥٨ - والمرحلة الأولى (المجلدات ١-١٠) متاحة حالياً بالانكليزية ما عدا المجلد ٩، الذي دعت الحاجة إلى استبداله بنسخة جديدة تأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة الحاصلة في ميدان البيئة والتجارة. وقد صيغ مخطوطه الأصلي بالفرنسية وهو قيد الطباعة. والنسخة الفرنسية من المرحلة الأولى (المجلدات ١-١٠) ستكتمل بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستكون النسخة الإسبانية من المرحلة الأولى جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. أما المرحلة الثانية فسيبدأ وضعها في مستهل السنة المقبلة، حسب توافر الأموال.

٥٩ - وبحلول منتصف عام ٢٠٠٢، كان يشارك في الدورة ٤٣٠ شخصاً من ٨٧ بلداً مختلفاً. ويتعين على هؤلاء تقديم الامتحان الوارد في نهاية كل درس إلى المعهد لكي يقيّمه. وبعد إتمام سلسلة الدروس بنجاح، يتلقى كل مشارك شهادة من المعهد تثبت مشاركته. وحسب قاعدة جديدة أُدخِلت في أيار/مايو ٢٠٠١، تُمنَح جائزة جدارة للذين يقدمون مقالة ختامية من ١٥ صفحة، بناء على امتحان يجريه لهم فريق الخبراء التابع للمعهد.

التدريب الإلكتروني

٦٠ - في زمن العولمة الذي يتسم بتغيرات وتطورات سريعة، يشكل التدريب الإلكتروني أداة مبتكرة لمجابهة التحديات الجديدة في مجال نشر المعلومات في كافة أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن القانون البيئي الدولي تخصص جديد نسبياً، وتطور بسرعة كبيرة على امتداد العقد الماضي. والتدريب الإلكتروني هو الوسيلة المناسبة لمواكبة التغيرات السريعة في مجال القانون البيئي الدولي، ذلك أنه ييسر تكييف مجموعات الدروس ومواءمتها مع التطورات الفعلية. وفي ضوء هذه التطورات وبالنظر إلى الطلبات الملحة الواردة من عدة أطراف ومشاركين، قرر المعهد أن يتيح جميع الدروس مجاناً على الإنترنت في شكل مجموعة مواد تدريبية

إلكترونية. وهكذا فإن البرنامج سيكون في متناول أكبر عدد ممكن من الأشخاص المعنيين الذين باستطاعتهم الوصول إلى الإنترنت. وبدعم من المنظمة الدولية للفرانكوفونية، استهل برنامج القانون البيئي مرحلة تجريبية بأن أتاح على الإنترنت النسخة الفرنسية من دروس التعليم بالمراسلة (بدءاً بالمجلدات ١ و ٣ و ٤ و ٩) وأنشأ منتدى للتدريب الإلكتروني، يجري في إطاره التعاون مع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وهو يعتزم إتاحة مجموعة الدروس هذه باللغة الإسبانية في الأشهر المقبلة.

حلقات العمل الوطنية والإقليمية

٦١ - دورة التعليم بالمراسلة تكملها حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وإقليمية متخصصة تعقد للمتابعة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي بالتوازي مع جهود مختارة تُبدل من أجل بناء القدرات البيئية على الصعيد الوطني. ومنذ عام ١٩٩٧، عُقدت حلقات عمل إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وغرب وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وأوقيانوسيا ومنطقة المحيط الهندي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، عُقدت في بنما حلقة دراسية لبلدان أمريكا الوسطى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، سُنَّعت في تونس حلقة عمل إقليمية لبلدان شمال أفريقيا. ونظم البرنامج ثلاث حلقات عمل بشأن التنوع البيولوجي لفائدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت في كوشيرو، اليابان. وإذا أسفر التقييم الذي سيجريه البرنامج على نتيجة إيجابية، فإنه سيضطلع ببرنامج تدريب آخر في كوشيرو في آذار/مارس ٢٠٠٣، يلقن المشاركين مبادئ تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري.

بناء القدرات

٦٢ - برامج بناء القدرات الوطنية هي مشاريع مكثفة وطويلة الأجل لبناء القدرات على تنفيذ الالتزامات البيئية، وذلك من خلال إصدار توصيات للمنظمات الحكومية وعقد دورات دراسية وتدريب الموظفين الحكوميين الأساسيين. وقد نظم برنامج القانون البيئي التابع للمعهد برامج لبناء القدرات الوطنية لفائدة بلدان في جنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠٠٢، سُنَّت أربعة برامج لبناء القدرات، اثنان منها في السنغال (السياحة والبيئة، وإدارة النفايات السامة، وذلك كمتابعة لحلقة العمل الإقليمية التمهيديّة لغرب أفريقيا)، وواحد في موريشيوس (السياحة والبيئة) وواحد في سيشيل (إدارة المناطق الساحلية). وفي عام ٢٠٠٣، من المنتظر أن يُنظم اثنان آخران في مدغشقر. أما الأنشطة الأربعة الأخيرة فهي حلقات دراسية لمتابعة حلقة العمل الإقليمية التمهيديّة لمنطقة المحيط الهندي.

التدريب المقدم حسب الطلب

٦٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، ستُعقد في ديفون لي بان حلقة دراسية خاصة للقضاة الأوروبيين الناطقين بالفرنسية. وسيجري في عام ٢٠٠٣ إعداد حلقات عمل أخرى متخصصة للقضاة (ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)، أو للمفتشين أو المحامين. وفي السنتين المقبلتين سيكون الامتثال والتنفيذ مسألتين رئيسيتين بالنسبة لبرنامج القانون البيئي. كما أن الوصول إلى المعلومات ومشاركة عامة الناس موضوعان سيجري تحليلهما بعمق. واتفاقية آرهوس وإعداد الدراسات الوطنية هما من المشاريع ذات الأولوية التي سيجري إنجازها بالاشتراك مع برنامج إدارة المواد الكيميائية والنفايات التابع للمعهد. وسيُضطلع بمشاريع مشتركة مع المركز الدولي لتدريب العناصر الفاعلة المحلية التابع للمعهد، سيكون برنامج القانون البيئي مسؤولاً في إطارها عن النواحي القانونية لأنشطة التدريب المقدم للسلطات المحلية والإقليمية في ميدان البيئة.

دال - سياسة الهجرة الدولية

٦٤ - في بداية آب/أغسطس ٢٠٠٢، دخل برنامج سياسة الهجرة الدولية سنته الرابعة من تنفيذ أنشطة بناء القدرات الحكومية في مجال الهجرة من جميع نواحيها. وهذا النشاط المشترك بين الوكالات، الذي يشترك في رعايته معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، يعمل أيضاً بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات العالمية والإقليمية التي تعنى بقضايا الهجرة والجوانب ذات الصلة. وهدفه هو بناء القدرات لتلبية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بتنظيم الهجرة ووضع السياسات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودعم الحوار والتعاون الإقليميين في مواضيع الهجرة. واستناداً إلى ردود الحكومات والمؤسسات المشاركة التي غلب عليها الطابع الإيجابي على مر السنين، والتكيف الجاري من حيث النهج والتركيز الإقليمي، يُعتبر برنامج سياسة الهجرة الدولية اليوم آلية منطقية وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة لإطلاع القائمين على تنظيم الهجرة في مختلف أنحاء العالم على سياسات الهجرة والخبرات التي تمكن من تنظيمها.

٦٥ - وفي غضون أربع سنوات، استفاد من أنشطة البرنامج ٦٠٠ من المسؤولين الحكوميين من المستوى الرفيع والمتوسط ينتمون إلى ١٠٥ بلدان. كما أسهم أكثر من ٢٠٠ خبير دولي وحكومي، فضلاً عن العديد من المراقبين الحكوميين من البلدان الغربية وبلدان أخرى، في دعم هذه الاجتماعات.

٦٦ - وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢، نظم البرنامج أحد عشر اجتماعاً إقليمياً مهماً في مجال الهجرة: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في بودابست، حيث شاركت ١٤ حكومة من أوروبا الوسطى والشرقية؛ وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩ في بريتوريا، حيث شاركت ١٣ حكومة من الجنوب الأفريقي؛ وفي بانكوك، حيث شاركت ١٩ حكومة من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وفي إيسيك-كول، بجمهورية قيرغيزستان في أيار/مايو ٢٠٠٠، حيث شاركت ١٣ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة؛ وحلقة دراسية للمتابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في سوازيلند، حيث شاركت ١٤ حكومة من منطقة الجنوب الأفريقي؛ وحلقة دراسية للمتابعة في موضوع العمال المهاجرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في جنيف، حيث شاركت ١٥ حكومة من أوروبا الوسطى والشرقية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١؛ في كنغستون بجامايكا، حيث شاركت ٩ حكومات من منطقة البحر الكاريبي؛ ومشاورات لأغراض المتابعة عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في اسطنبول، حيث شاركت ١٣ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة؛ وفي دكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حيث شاركت ١٦ حكومة من غرب أفريقيا؛ وفي نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٢ حيث شاركت ١٣ حكومة من شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ وفي اسطنبول في تموز/يوليه ٢٠٠٢ حيث شاركت ١٤ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة. (ينظم البرنامج بالاشتراك مع المركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، في بوخارست، رومانيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اجتماعاً رفيع المستوى تناول قضية الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا، تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر المنبثقة عن ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا؛ كما ينظم البرنامج اجتماعاً في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لمتابعة نتائج الحلقة الدراسية الدولية المعنية بسياسات الهجرة لمنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠١)، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، ويضم الهيئات الإقليمية الفاعلة ذاتها التي شاركت في عام ٢٠٠١، وهي صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية).

٦٧ - وما زال برنامج سياسة الهجرة الدولية يجمع، في إطار نهجه الإقليمي، بين البلدان التي تشكل جزءاً من "مجال مشترك للهجرة" لا يمكن دائماً تحديده ضمن منطقة معينة،

لكنه يشمل دولا لها مصالح وهموم مشتركة من حيث الهجرة. وفي مسعى لتبادل النهج والخبرات السياسية في مجال الهجرة على الصعيد العالمي، يشكل البرنامج أيضا همزة وصل بين البلدان النامية والخبراء الدوليين والحكومات التي تتوفر لديها قدرات وخبرات متقدمة في تنظيم الهجرة. ويشكل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات الجاري حاليا وتيسير الحوار فيما بين الدول مساهمتين أساسيتين فيما تبذله البلدان النامية وبلدان العبور من جهود من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية وكفاية لتحديات الهجرة التي تتزايد تعقيدا وتشعبا.

٦٨ - وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، عُزز نهج البرنامج من حيث تعدد اختصاصاته وكونه برنامجا مشتركا بين الوكالات من خلال تزايد مشاركة طائفة واسعة من المؤسسات الدولية والإقليمية الشريكة التي تضم المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمفوضية الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، والمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومشروع الهجرة في الجنوب الأفريقي، ومنظمة حقوق المهاجرين الدولية، والمركز الإقليمي المعني بقضايا الهجرة واللاجئين.

٦٩ - ومراعاة لتغير أوجه الهجرة الدولية، عُدل المنهاج الأساسي للبرنامج وتم توسيع نطاقه مرة أخرى. وأصبح يحتوي الآن على أربعة عشر فصلا مخصصة للأوجه المتعددة للهجرة وتشريد البشر، بما فيها الصلة بين اللجوء والهجرة غير المنتظمة، والاتجار بالمهاجرين، والهجرة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة والأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وجمع البيانات في مجال الهجرة وتحليلها وتبادلها.

٧٠ - وما زالت الاستدامة من بين السمات الأساسية لمفهوم برنامج سياسة الهجرة الدولية، وذلك من خلال أنشطة المتابعة التي تنفذ مع الحكومات نفسها، ومع نفس المسؤولين الحكوميين الذين ضمهم أول اجتماع إقليمي يعقده البرنامج، كلما كان ذلك ممكنا. أما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٢، فإن العديد من الأنشطة المزمع القيام بها في عام ٢٠٠٣ تمثل ثمرة أنشطة سابقة للبرنامج في المنطقة، حيث طلبت الحكومات المشاركة إلى البرنامج

مواصلة نشاطه في مجال بناء القدرات. وتستند جميع أنشطة المتابعة هذه إلى التوصيات والاستنتاجات التي تعتمدها الحكومات المشاركة وتُعد برامج عملها بالتشاور المباشر معها.

٧١ - وتشمل الخطط التجريبية لعام ٢٠٠٣ ما يلي: حلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة لشرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط؛ وحلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة لأغراض المتابعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة دراسية ثالثة للبرنامج بشأن سياسة الهجرة لمنطقة الجنوب الأفريقي؛ واجتماع رابع لحوار "إيسيك - كول" لآسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة؛ بالإضافة إلى الأنشطة الحالية للبرنامج المشترك بين برنامج سياسة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، في مجال سياسة الهجرة وتنظيمها، والتي يضطلع بها لفائدة المسؤولين الحكوميين: المشروع الدولي للتدريب وبناء القدرات؛ والبرنامج الشامل للتدريب وتبادل المعلومات والتعاون من أجل التصدي للاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا (ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا)، المشترك بين برنامج سياسة الهجرة الدولية، والمركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

٧٢ - ويمكن الحصول على نسخ من برنامج وميزانية برنامج سياسة الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٣ عند طلبها من خلال العنوان unimp@gve.ch. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة السابقة والحالية للبرنامج، عن طريق موقع البرنامج على الإنترنت www.impprog.ch.

هاء - برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام

٧٣ - أنشئ برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة لتوفير تدريب موحد من بُعد يتاح عالمياً وبتكلفة منخفضة لعدد كبير من الطلاب موزعين جغرافياً. ومنذ عام ١٩٩٥، وهذا التدريب يقدم للطلاب من خلال دورات دراسية بالمراسلة يشارك فيها كل حسب وتيرة التعلم الخاصة به، ويتم توفير المواد التدريسية في شكل كتيبات مطبوعة. ويكفل هذا البرنامج بالتعاون مع دائرة التدريب والتقييم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، أن يعكس محتوى الدروس بحق الممارسات والسياسات المقبولة في الأمم المتحدة. وتغطي كل دورة من الدورات الـ ١٦، جانباً مختلفاً من جوانب حفظ السلام. وتتوفر جميع الدورات التدريبية الـ ١٦ باللغة الانكليزية، وثلاث منها باللغة الفرنسية، وواحدة باللغة الألمانية، وخمس باللغة الإسبانية، وثلاث باللغة السواحلية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بلغ عدد المسجلين لدى البرنامج ٤٦٥ ٣ شخصاً، من بينهم طلاب قادمون من ٩١ بلداً من البلدان المساهمة بقوات. والبرنامج ممول بالكامل تمويلاً ذاتياً من إيرادات

التسجيل. وتتراوح رسوم تسجيل الطلاب بين ٧٥ و ١٢٥ من دولارات الولايات المتحدة بحسب الدورة التدريبية، ويغطي هذا المبلغ جميع التكاليف: الطبع، والشحن، والتجهيز، والإدارة، وأتاوات حقوق المؤلف، والنفقات العامة، وما إلى ذلك.

٧٤ - وفيما يلي موضوع كل دورة دراسية يقدمها البرنامج للطلبة: مبادئ تسيير عمليات دعم السلام (باللغة الانكليزية أو الألمانية أو السواحلية)؛ قيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (باللغة الانكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية)؛ دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال النقل والإمداد (باللغة الانكليزية أو الإسبانية)؛ الدعم التنفيذي في مجال النقل والإمداد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ العمل كمراقب عسكري تابع للأمم المتحدة: الطرائق والإجراءات (باللغة الانكليزية أو الإسبانية أو السواحلية)؛ تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧؛ تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧؛ الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة: استتباب النظام بعد الأعمال القتالية (باللغة الانكليزية أو الإسبانية أو السواحلية)؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة: من دايتون إلى كوسوفو (باللغة الانكليزية أو الفرنسية)؛ إزالة الألغام بعد الحرب، منع وقوع خسائر في صفوف أفراد فريق السلام والسكان المدنيين (باللغة الانكليزية أو الألمانية)؛ القانون الإنساني الدولي وقانون الحرب والصراع المسلح (باللغة الانكليزية أو الفرنسية)؛ الإرهاب العالمي؛ حفظ السلام وتسوية الصراعات الدولية؛ توفير الأمن لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة؛ تسيير عمليات الإغاثة الإنسانية (باللغة الانكليزية أو الفرنسية)؛ التعريف بمنظومة الأمم المتحدة. وينتمي مؤلفو الدورات الدراسية الـ ١٦ التي يتكون منها برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة إلى ٩ بلدان مختلفة، وجميعهم من ذوي الخبرة في مجال حفظ السلام، وهم من المتخصصين المحترمين في هذا المجال.

٧٥ - وتتكون كل دورة دراسية من مجموعة من الدروس تشمل أهدافا ومادة تدريبية وامتحانا موجزا في آخر كل درس مشفوعا بالأجوبة حتى يتمكن الطلاب من متابعة تقدمهم. ويجتاز الطلاب امتحانا شاملا في نهاية كل دورة دراسية، وتعطى لهم درجات. وإذا حصل الطالب على درجة النجاح الدنيا المقدرة بـ ٧٥ في المائة، يمنح برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة شهادة إنجاز. وبإمكان الطلاب الحصول على المعلومات المتعلقة بالبرنامج من صفحة البرنامج على الشبكة (www.unitarposi.org)، التي يمكنهم من خلالها التسجيل والاتصال مع المدرسين، والمشاركة في المحادثة، وتقديم امتحاناتهم. وبإمكان الطلاب الذين لا تتوفر لديهم إمكانية استعمال الشبكة، إنجاز جميع العمليات عن طريق البريد.

٧٦ - وتم وضع برنامج تعاوني يربط برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة مع الدورات الدراسية التي تقدمها مجموعة من الجامعات وبرامج التدريب الوطني في كل قارة. والطلاب الذين أنهوا دورة دراسية، ودورة تعليمية بالمراسلة في كل شهر، لمدة إثني عشر شهرا، وقدموا أطروحة بحث أصلية، يحصلون على "شهادة متدرب على عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام".

ثانيا - مكتب نيويورك

٧٧ - فُتح مكتب المعهد بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومقرر اتخذ مجلس أمناء المعهد. وتتمثل ولايته الأساسية في تنظيم التدريب للمندوبين في نيويورك وتعزيز تعاون المعهد مع الأمانة العامة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الأكاديميات والمؤسسات والقطاع الخاص في الأمريكتين. ويعقد المكتب أيضا جلسات إحاطة بشأن برامج المعهد الأخرى التي تنفذ من مقره في جنيف. كما أنه يتعهد خدمات الاتصال مع برنامج آحر للمعهد مقره في أمريكا الشمالية، وهو برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام.

الأنشطة الرئيسية لمكتب نيويورك

٧٨ - تتمثل المهمة الفنية الرئيسية لمكتب نيويورك في وضع برامج تدريبية للبعثات الدائمة في نيويورك وتنفيذها. ففي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، نظم المكتب حوالي ٦٦ دورة تدريبية، أي ثلاث دورات تقريبا في كل شهر. وتصمم البرامج على أساس احتياجات البعثات وطلبتها، ومن خلال عمليات التقييم المنتظمة التي يقوم بها المعهد في نهاية كل دورة دراسية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قام مكتب المعهد بنيويورك بتدريب ٢٥٤٥ مشاركا، في حين ازداد نطاق البرامج اتساعا، كما ازدادت عمقا وعددا تدريجيا.

٧٩ - وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم المكتب ٣١ دورة دراسية، وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدم ٣٥ دورة دراسية (بزيادة قدرها ٤ في المائة).

٨٠ - وتوفر بعض الدروس المكثفة لأعضاء الوفود، مثل الملتقى السنوي للتجارة الدولية وملتقى تكنولوجيا الاتصالات الجديدة مجالا لزيادة التدريب المكثف في مواضيع ذات أهمية خاصة.

٨١ - ويهدف مكتب نيويورك إلى تقديم دورات تدريبية في الوقت المناسب للمساهمة في العمل الخاص الذي يقوم به المندوبون في نيويورك، مثل حلقة العمل المشتركة بين إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعهد، بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية: تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ومجموعة حلقات العمل بشأن المسائل المتعلقة بمهام مؤسسات بريتون وودز وطرائق عملها؛ واستعراض نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وبشأن الروابط مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وحلقة العمل المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والمعهد بشأن المفاوضات التجارية الدولية؛ والإحاطة الإعلامية المشتركة بين شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والمعهد بشأن التطورات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار بعد مضي ٢٠ سنة على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وحلقة العمل المشتركة بين جامعة الأمم المتحدة والمعهد السابقة لمؤتمر الأطراف والمتعلقة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والإحاطة الإعلامية بشأن القانون البيئي.

٨٢ - وواصل مكتب نيويورك إقامة شراكات مؤسسية مع مراكز الامتياز الأكاديمي، مثل جامعة تكساس في أوستن، ومعهد ستيلمان للتجارة في جامعة سيتون هول، ومعهد فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة توفتس، والأكاديمية الألمانية للإدارة، وجامعة كولومبيا. وبالنسبة للقطاع الخاص، تربط المكتب علاقة وثيقة ومنتجة مع شركة إنتل بالإضافة إلى شركات أخرى.

٨٣ - ويتلقى مكتب نيويورك بصورة متزايدة طلبات مباشرة من البعثات الدائمة لتنظيم برامج إضافية. كما صممت في هذا السياق، أنشطة تدريبية تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، وتكنولوجيات المعلومات، وعلوم الاقتصاد والمالية الدولية، والقانون الدولي والتجارة الدولية، فضلا عن التدريب على المهارات في مجالات مثل أساليب التفاوض، والتحدث بكفاءة، وصياغة القرارات. وسيواصل المكتب الأخذ باستراتيجية المرونة والتنوع في متابعة الطلبات المحددة المقدمة من البعثات، مع العمل، في الوقت ذاته، على إثراء المواضيع والمناهج الدراسية التي ثبتت أهميتها في عمل المندوبين. وتبذل حاليا جهود لزيادة إمكانية المشاركة في كل دورة تدريبية وتعزيز متابعتها، لا سيما من خلال الكتيبات ومواد التدريب، فضلا عن استخدام مواقع الشبكة.

٨٤ - ويستفيد مكتب نيويورك من مستشارين ينتمون إلى مجموعة متنوعة من الوكالات والإدارات داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاعين العام أو الخاص. ولدى المكتب عدد من البرامج المشتركة التي تشمل برنامج دراسات للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة مع كلية القانون التابعة لجامعة كولومبيا، وسلسلة حلقات عمل بشأن التنمية المستدامة على صعيد الممارسة

بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة؛ وسلسلة حلقات عمل بالاشتراك مع البنك الدولي؛ وملتقى سنويا مدته أسبوع واحد، بشأن التجارة الدولية؛ مع جامعة تكساس في أوستن ومنظمة التجارة العالمية؛ وسلسلة حلقات عمل بالاشتراك مع مكتبة داغ همرشولد؛ وسلسلة حلقات عمل في إطار شراكة مع جامعة سيتون هول؛ وسلسلة حلقات عمل بشأن شراكة القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، مع الأكاديمية الألمانية للإدارة.

المشاريع الخاصة

٨٥ - تم عقد سلسلة حلقات العمل بشأن التوعية والتدريب على السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي نظمها مكتب نيويورك، تحت رعاية فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفريق العامل المعني بالمعلوماتية، وبدعم من شركة إنتل. وتهدف سلسلة حلقات العمل إلى تمكين الدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك من اكتساب مهارات حاسوبية محددة، والاطلاع على كيفية استخدام شبكة الإنترنت. وتهدف أيضا إلى إذكاء الوعي بالمسائل السياسية والأمنية المتعلقة بمجتمع المعلومات وفهمها أفضل. وتتكون من مجموعة من أربع وحدات دروس تدريجية وحلقة دراسية في شكل دورة، تتكرر أربع مرات في السنة. ويتوقع أن يستفيد ٤٠٠ مشترك تقريبا من واحدة أو أكثر من هذه الوحدات في هذه السلسلة في عام ٢٠٠٢.

ثالثا - برامج التدريب وبناء القدرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات

برامج التدريب وبناء القدرات التي يجريها المعهد في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات

٨٦ - تدعم هذه البرامج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى التأكد من أن الملوثات الكيميائية والنفايات الخطرة تعالج بصورة مأمونة دون إحداث أذى للصحة البشرية والبيئة. وهذه البرامج وثيقة الارتباط بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبصكوك السياسات العامة المرتبطة به، التي تحدد مسؤوليات البلدان بالنسبة لتحقيق هدف التنمية المستدامة. والمعهد، بوصفه منظمة مشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للتصريف السليم للملوثات الكيميائية، وهو اتفاق تعاوني بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمعهد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، يساهم بخبرته في منهجيات التدريب وبناء القدرات، فيما يساهم شركاء المعهد في البرنامج المشترك بين المنظمات بخبرتهم الفنية في مجالات محددة لتصريف الملوثات الكيميائية والنفايات.

برامج لتيسير التصريف المتكامل للملوثات الكيميائية

٨٧ - إن طبيعة تصريف الملوثات الكيميائية، الشاملة لعدة قطاعات، واهتمام مختلف الحكومات والوزارات وغيرها من الجهات المعنية بالأمر في هذا المجال تتطلب نهجا متكاملا ومنسقا على الصعيد القطري، ووضع إطار تنظيمي يكفل العمل الوطني المتصل في مجال التصريف السليم للملوثات الكيميائية. وترمي برامج اليونيتار وموادها الإرشادية وخدماتها الداعمة التالية المترابطة إلى مساعدة البلدان بطريقة منهجية لمواجهة هذا التحدي، كما أن هذه البرامج والخدمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف التوصيات التي أصدرها المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية. وتسير المبادئ التي توجه جميع الأنشطة لصالح البلدان (من قبل البلدان من أجل البلدان) وتضم جميع الأطراف المهمة والمتأثرة.

الدراسات الوطنية المتعلقة بتصريف الملوثات الكيميائية

٨٨ - يعد تقييم وتشخيص الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية والإدارية والتقنية القائمة من خلال إعداد دراسة وطنية - أحد المتطلبات الأساسية الهامة في بناء القدرات الوطنية على نحو منظم. كما تعتبر الدراسات الوطنية أداة هامة من أدوات تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بتصريف النفايات، وخاصة للتحضير خطط لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ومن خلال برنامجه المتعلق بالدراسات الوطنية، يقدم المعهد الإرشادات التي صادق عليها المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والتدريب والدعم الفني لمساعدة البلدان. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعد زهاء ٦٨ بلدا دراسات وطنية، ويقوم ٢٤ بلدا آخر بإعداد دراساته.

تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات والجهات المعنية بالأمر

٨٩ - غالبا ما ينطوي تصريف الملوثات الكيميائية على الصعيد الوطني على طائفة واسعة من الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات، والجهات المعنية بالأمر وغيرها من المؤسسات. وفي غالب الأحيان، لا يعرف الخبراء الوطنيون والموظفون الحكوميون المعنيون بتصريف الملوثات الكيميائية الأنشطة التي تضطلع بها مختلف المؤسسات الوطنية بسبب عدم تبادل المعلومات على نحو كافٍ. ولدعم الجهود القطرية، وضع المعهد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات لتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الوطني. ويعتبر

برنامج نظام المعلومات ومتابعة أعمال البيئة على الإنترنت الذي وضعه المعهد أداة هامة للمساهمة في هذا العمل. وقد عقدت حتى الآن سلسلة من حلقات العمل الرائدة في البلدان النامية لدعم هذا العمل.

تعزيز آليات التنسيق الوطنية

٩٠ - تعزيز التنسيق بين الوزارات والأطراف المهتمة والمتأثرة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالملوثات الكيميائية يمكن أن يساعد في تجنب الازدواجية في الجهود وقد يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد الشحيحة. ويمكن أن يعمل التنسيق كحافز على اتخاذ قرار مشترك، وعلى المدى البعيد، يسفر عن وضع سياسات وطنية أكثر تماسكا. واستجابة للطلبات الواردة من البلدان للوقوف على مختلف التجارب والمناهج بشأن التنسيق الوطني، شرع المعهد في إجراء دراسة استطلاعية في عام ٢٠٠٢ لتيسير عملية تبادل الدروس المستفادة المتعلقة بالنهج التي تتبعها البلدان في عملية التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مسودة إرشادات في سياق برنامج ذي صلة في ثلاثة بلدان نامية. ومن المزمع وضع مواد إرشادية وتدريبية أخرى.

تنسيق تحديد الأولويات

٩١ - تحديد الأولويات على نحو منسق يتيح للبلدان أن تركز مواردها المحدودة على معالجة القضايا المتعلقة بتصريف الملوثات الكيميائية على نحو فعال. وقد أعد المعهد وثيقة إرشادية حول تنظيم حلقة عمل لتحديد الأولويات، ويقدم الدعم للبلدان المهتمة لتنظيم مثل هذا الحدث، إذا سمحت الموارد بذلك. وبحلول عام ٢٠٠٢، نظم ما يقرب من ١٦ بلدا حلقة عمل لتحديد الأولويات بدعم من المعهد.

تنسيق تعبئة الموارد المالية

٩٢ - بناء القدرات من أجل التصريف السليم للملوثات الكيميائية يحتاج إلى تعبئة الموارد، البشرية والمالية على حد سواء. ويعتبر فهم عملية تخطيط توزيع الموارد داخل بلد ما خطوة هامة يمكن أن تؤدي إلى نجاح عملية التعبئة المالية. وقد تتمكن الوزارات التي تعمل معا في تعبئة الموارد المالية من جمع موارد إضافية مجتمعة من أجل التصريف السليم للملوثات الكيميائية، وخاصة من مصادر خارجية. وقد وضع المعهد الإرشادات استجابة للطلبات الواردة من البلدان ومن الحكومات المانحة. ومن المزمع عقد حلقة عمل حول هذا الموضوع، تضم ممثلين من البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وحكومات أخرى، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية في عام ٢٠٠٢.

المشاريع القطرية الداعمة للتصريف المتكامل للملوثات الكيميائية

٩٣ - بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، تشارك ثلاثة بلدان هي: إكوادور وسري لانكا والسنغال في مشروع مدته سنتان (ينتهي في مطلع عام ٢٠٠٣) بعنوان "وضع برنامج وطني متكامل ومستدام لتصريف الملوثات الكيميائية على نحو سليم". وتنفذ هذه المشاريع بالتعاون مع جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وكذلك مع الشركاء الدوليين والوطنيين الآخرين. وأنشئت هيئة استشارية رسمية لتقديم الإرشادات العامة وكفالة الاستفادة المنتظمة من الخبرات المتاحة من خلال المنظمات الشريكة للمعهد في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتقوم البلدان بمعالجة القضايا المتعلقة بتصريف المتكامل للملوثات الكيميائية ووضع خطة عمل عن المواضيع التي تم تحديدها من خلال عملية تحديد الأولويات. وتشمل النتائج المتوقعة دراسة وطنية مستكملة، وخطط عمل كاملة تتعلق بموضوعين يشغلان الأولوية، واستراتيجية لتعبئة موارد مالية وتعزيز الآليات الوطنية المشتركة بين الوزارات والمتعددة الجهات المعنية بالأمر. وقد صمم البرنامج على نحو مرن لكي تتمكن البلدان من النظر في الميادين التي تم وضعها الوطني.

البرامج المتخصصة للتدريب وبناء القدرات

٩٤ - يقدم المعهد، في عدد من المواضيع المختارة، المشورة المتخصصة لمساعدة البلدان في عمليات وضع استراتيجياتها. ففي كل برنامج، يعمل المعهد بالاشتراك مع ما لا يقل عن منظمة مشاركة أخرى في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لوضع الإرشادات، وتقديم الدعم الفني وإقامة شبكات استشارية. وتم تقديم إطار تخطيطي منظم، في حين تتخذ البلدان الشريكة جميع القرارات الفنية. وفيما يلي وصف موجز للأنشطة التي تم الاضطلاع بها.

نظام تصنيف ووسم المواد الكيميائية

٩٥ - يرمي الإبلاغ عن الأخطار الكيميائية إلى كفالة إدراك أرباب العمل والعاملين وعامة الجمهور، لأخطار المواد الكيميائية وكيفية حماية أنفسهم منها. ويعد موضوع الإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية أيضا جزءا لا يتجزأ ضمن المجالات التي يجري تناولها الآن في إطار النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، والذي تقوم حاليا إحدى اللجان الفرعية المهمة التابعة للأمم المتحدة بوضع اللمسات النهائية له. ويقوم برنامج مشترك بين المعهد ومنظمة العمل الدولية، بمساعدة البلدان على وضع وتطبيق خطط عمل للإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية، من خلال مشاركة الأطراف المتضررة والمعنية.

٩٦ - وقد أنشئ فريق استشاري للبرنامج يضم مشاركين من منظمات دولية ومن البلدان وقطاع الصناعة والمجموعات العمالية والجامعات وغيرها من الأطراف المعنية. وهو يستعرض وثائق البرامج ويكفل تكاملها مع المبادرات الأخرى للإبلاغ عن الأخطار، ويقدم المشورة بشأن تنفيذ البرامج. ويجري الآن تنفيذ مشروع رائد لوضع استراتيجية وطنية للإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك بدعم من وزارة التعاون الإنمائي في هولندا. وقد اشترك المعهد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية في اقتراح قدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهو بشأن المساعدة في تحقيق هدف المحفل الدولي المعني بالسلامة الكيميائية ولجنة بالى التحضيرية لتنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٨.

سجلات إطلاق ونقل الملوثات

٩٧ - أثبتت سجلات إطلاق ونقل الملوثات أنها أداة فعالة لإدارة البيئة لأنها تزود الحكومات والجمهور عامة بالمعلومات المتعلقة بإطلاق ونقل المواد الكيميائية السامة في الجو والمياه والأراضي. وبرنامج المعهد للتدريب وبناء القدرات في مجال إطلاق ونقل الملوثات، الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يساعد البلدان على تصميم وتنفيذ سجلاتها الوطنية لإطلاق ونقل الملوثات.

٩٨ - وجرى توفير مجموعة من وثائق الإرشاد والمعلومات التابعة للمعهد قصد مساعدة البلدان على إنشاء سجلات إطلاق ونقل الملوثات. وعلى الصعيد الدولي، شرع المعهد في إنشاء شبكة للمختصين بسجلات إطلاق ونقل الملوثات تتيح للبلدان المعنية معرفة الخبرات المتصلة بهذه السجلات وتعزيز فرص اكتسابها في البلدان والمنظمات.

برامج اكتساب المهارات

٩٩ - في حالات كثيرة، يفتقر الموظفون والخبراء من المنظمات غير الحكومية المكلفون بمسؤوليات السلامة الكيميائية، إلى المهارات اللازمة لرسم استراتيجيات فعالة للتصدي لموضوعات محددة لإدارة المواد الكيميائية. وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، وضع المعهد مجموعة من خدمات اكتساب المهارات والأنشطة التدريبية.

وضع خطط العمل

١٠٠ - سواء استهدفت الأولويات المحددة على الصعيد الوطني مادة كيميائية واحدة أو مجموعة من المواد الكيميائية، أو مسألة متعلقة بالبنى الأساسية أو صكا معيناً لإدارة المواد الكيميائية أو اتفاقاً دولياً متصلاً بها، ينبغي وضع خطط عمل سليمة وجيدة التنسيق، تتضمن

أهدافا وغايات محددة وأنشطة مخططة وآليات تنفيذ مقترحة، فضلا عن الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية. ويوفر المعهد الإرشاد والتدريب للدول الشريكة في مجال وضع خطط العمل وتخطيط البرامج وإدارتها، إلى جانب التشديد على المجالات المتعلقة بموضوع إدارة المواد الكيميائية. والتعاون قائم الآن مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لوضع خطط عمل لاكتساب المهارات في إطار اتفاقية ستوكهولم.

اتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالمواد الكيميائية الشديدة الخطورة

١٠١ - يتزايد عدد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق على الصعيد العالمي، مثل اتفاقية ستوكهولم، أو المواد الكيميائية المدرجة في اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم، التي تلزم البلدان باتخاذ قرارات وطنية بشأن إدارة المخاطر. ويرمي هذا البرنامج، الذي ينفذ بالتعاون مع البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، إلى تعزيز مهارات وقدرات المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني لوضع خطط سليمة لإدارة المخاطر. وتساعد الأنشطة التدريبية الجارية في إطار البرنامج، على إيجاد تفهم عام لمنهجيات تقييم ونهج إدارة المخاطر، بغية مساعدة البلدان على اتخاذ قرارات عن بينة بشأن إدارة المخاطر. ويجري تنفيذ البرنامج عن طريق البرامج القطرية التي تختار أثناءها البلدان الأطراف مادة أو مواد كيميائية شديدة الخطورة، وتقوم بتحليل للأوضاع وتضع خيارات للعمل كجزء من وضع خطة لإدارة المخاطر. ويجري الآن تنفيذ برنامج قطري في غانا، بدعم من الوزارة الهولندية للتعاون الإنمائي. ويجري إعداد وثيقة إرشاد مفصلة بالتعاون مع البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وضع خطة لإشراك الجمهور

١٠٢ - تشكل مسألة وضع خطط سليمة لإشراك الجمهور مجالاً يحظى باهتمام متزايد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكخطوة أولى نحو وضع المواد المستهدفة للإرشاد والتدريب في هذا المجال، قد شرع المعهد في تنفيذ مشروع بحثي بالتعاون مع جامعة كيب تاون. وسيحدد المشروع الدروس العملية المستخلصة في جنوب أفريقيا، من إشراك الجمهور في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في أعقاب الإصلاح الدستوري في عام ١٩٩٤.

أنشطة الدعم

١٠٣ - بغية تيسير الحصول على المعلومات والخبرات المتاحة حالياً. وتعزيز الجهود التي تستهدف بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة، يقوم المعهد بتنفيذ الخدمات وأنشطة الدعم التالية ذات الصلة ببناء القدرات.

تنظيم حلقات عمل تتناول مواضيع معينة ذات أولوية في مجال إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني

١٠٤ - عقدت سلسلة من حلقات العمل تناولت مواضيع معينة ذات أولوية بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية مثل تبادل المعلومات (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ وزيادة الوعي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) وسن التشريعات (حزيران/يونيه ١٩٩٩) واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) وتحليل المواد الكيميائية ورصدها (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). ومن المعتمزم تنظيم حلقات عمل بشأن تعبئة الموارد المالية المنسق وتعزيز التنسيق في أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

باء - برنامج تغير المناخ

استعراض عام ومعلومات أساسية

١٠٥ - في ١٩٩٣، أنشأ المعهد، بالاشتراك مع أمانة اتفاقية تغير المناخ، برنامجاً رائداً يتعلق بتغير المناخ، أطلق عليه اسم 'برنامج التدريب في مجال تغير المناخ'، أعقبه برنامج استغرق ثلاث سنوات كاملة، لتناول المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وعقب اكتمال البرنامج وتقييمه بنجاح، تعرض برنامج المعهد، في عام ٢٠٠١، لإعادة تنظيم جذرية، واستمر الدعم المالي الذي يتلقاه من الوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناطق الطبيعية، بغية التكيف مع الاحتياجات المتجددة، وأحدثت القرارات التي اتخذتها الأطراف في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج الحالي المتعلق بتغير المناخ، في ترسيخ نهجه ذي التوجه القطري، والعمل كأداة للتنفيذ العاجل والفعال في مجال عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فضلاً عن الوكالات المنفذة، والعمل بالإناابة عن مرفق البيئة العالمية كآلية تمويل للاتفاقية. وأكمل المعهد، أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، دراسة استقصائية رئيسية عن احتياجات بناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية، أجرتها حلقة عمل رئيسية لأقل البلدان نمواً، بالتعاون مع أمانة اتفاقية تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الجزء المتعلق بأقل البلدان نمواً)، كما أعد المعهد مبادرتين جديدتين لبناء القدرات، لصالح البلدان الأطراف.

دراسة استقصائية عن 'من هو المحتاج وما هي احتياجاته المتعلقة بتنفيذ بروتوكول كيوتو؟
تقييم لاحتياجات بناء القدرات المتصلة بتغير المناخ في ٣٣ بلد من البلدان النامية'
١٠٦ - في سياق مباحثات اتفاقية تغير المناخ بشأن القرارات المتعلقة ببناء القدرات، قامت مؤسسة الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وحكومتا كندا والنرويج،

بتمويل دراسة استقصائية أجرتها أربع مؤسسات تحتية إقليمية (في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط) بالاشتراك مع المعهد. وقُدمت النتائج الأولية للدراسة في لاهاي (مؤتمر الأطراف السادس، الجزء الأول). واكتملت التقارير الإقليمية في منتصف عام ٢٠٠١، بينما قُدم التقرير النهائي في مراكش (مؤتمر الأطراف السابع). وتمثل أهم استنتاجات التقييم في أن التركيز المتزايد على أنشطة بناء القدرات - بالمعنى الأوسع للتعبير - يشكل مكوناً أساسياً من مكونات النجاح في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في البلدان النامية.

مساعدة أقل البلدان في بناء قدراتها على معالجة مسائل تغير المناخ

١٠٧ - جرى أيضاً في سياق أحدث مباحثات متعلقة باتفاقية تغير المناخ، إبرام اتفاق لتقديم العون العاجل إلى أقل البلدان نمواً. وأعد برنامج المعهد المتعلق بتغير المناخ مشروعاً لتمويل مرفق البيئة العالمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية دعم بناء القدرات البشرية والمؤسسية لمنسقي مسائل تغير المناخ في ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب منسقين لاتفاقية تغير المناخ من أقل البلدان نمواً بدون استثناء، بهدف تحسين الاتصالات فيما بينهم، ومع سائر أنحاء العالم. وعُقدت حلقة عمل لاتفاقية تغير المناخ/مرفق البيئة العالمية، في باندوس (جزر مالديف)، في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بغية نشر المعارف المتعلقة بمنهجية "تقييم الاحتياجات الذاتية في مجال بناء القدرات"، وبنوع جديد من مشاريع بناء القدرات الممولة من مرفق البيئة العالمية. وقد تخصص منح لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنسقين من ٤١ بلداً من أقل البلدان نمواً، بحلول منتصف عام ٢٠٠٢.

تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية من أجل فعالية التفاوض وتحليل

السياسات والتنسيق في مجال تغير المناخ

١٠٨ - واجهت بعض البلدان النامية، على امتداد السنوات العشر الماضية، صعوبات فيما يتعلق بالاندماج الفعال في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. إذ حدّت العوائق الهيكلية الواسعة الانتشار، والموارد البشرية الضعيفة والتي تفتقر إلى الخبرة في معظم الأحيان، وتدني مستويات البنى الأساسية، وجوانب القصور المؤسسية، من قدرات هذه البلدان. وبالرغم من الدعم الذي قدم لمساعدة هذه البلدان في إنشاء هياكل اتصالاتها الوطنية، إلا أن الظروف المذكورة ازدادت سوءاً، ومن المؤكد أنها ستستمر في التأثير على مدى استعداد هذه البلدان للدخول في مفاوضات حكومية دولية، والتفاوض بفعالية أثناء اللقاءات الدولية. وتزداد حدة

جوانب قصور القدرات هذه من جّراء سرعة تواتر تنقلات الموظفين الفنيين السائدة في كثير من البلدان النامية. ويسهم ذلك، بالاقتران مع عدم قدرة هذه البلدان على إرسال وفود كبيرة ومتخصصة، في إيجاد فجوة في القدرات تسهم في زيادة الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في الاندماج بشكل كامل في العملية المتعددة الأطراف. ويهدف المشروع الجديد للبرنامج المتعلق بتغير المناخ، إلى تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية للبلدان النامية، فيما يتعلق بفعالية التفاوض، وتحليل السياسات، والتنسيق في مجال تغير المناخ. ويسعى البرنامج إلى جعل النهج المستدام لبناء القدرات جزءا من النظام من خلال تعزيز قدرة المراكز المحلية في البلدان المعنية.

١٠٩- وتشمل أولى مجموعات التدريب المستهدفة ثلاثة مراكز إقليمية موجودة في أفريقيا (داكار وكيب تاون) وآسيا (كولومبو، سري لانكا)، لتقوم بدورها بالوصول إلى المنسقين الوطنيين المستهدفين للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومفاوضي شؤون المناخ على المستويات العليا، ومنسقي المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وغيرهم من الأطراف الناشطة التابعة للحكومات المعنية والمجموعات ذات المصلحة في المناطق المستهدفة. وتشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع بناء القدرات المؤسسية؛ وبرنامجا لتدريب المدربين؛ وتطوير برنامج التدريب واطلاع المراكز الإقليمية بالتدريب لأول مرة؛ ومرحلة نموذجية لإعداد برنامج تفاعلي للتعليم من بُعد، بغية دعم قدرات المفاوضين ومحلي السياسات في البلدان المعنية. ويقوم حاليا المناخون المتوقعون، وبخاصة الإدارة العامة المعنية بإعداد اتفاقية البيئة وتنفيذها، باستعراض هذا المشروع المتوقع تنفيذه في بداية عام ٢٠٠٣.

بناء القدرات المؤسسية لتيسير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بلدان المجموعة المركزية ١١

١١٠- بالتعاون الوثيق مع منسقي اتفاقية تغير المناخ في المجموعة المركزية ١١، أي بلدان وسط أوروبا التي اتفقت على أهداف محددة تتعلق بخفض تأثير غازات الاحتباس الحراري، أعد المعهد برنامج دعم من أجل تنفيذ التزامات هذه البلدان بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وسيتمكّن المشروع المقترح لبناء القدرات والمؤسسات، هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية تغير المناخ، من خلال تطوير قدراتها بغية إنشاء أنظمة وطنية لحصر كميات غازات الاحتباس الحراري، والاضطلاع بأعباء هذه الأنظمة، بطريقة تمتثل للمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية. وسيقوم المشروع المقترح على وجه التحديد، بتوفير التسهيلات والدعم لأطراف المجموعة المركزية ١١ فيما يتعلق بالتخطيط لإنشاء أنظمة وطنية للحصر من

أجل تحقيق الأهداف التالية. ففي مؤتمر الأطراف السابع، المعقود في مراكش، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، جرى استعراض مشروع برنامج الدعم ومناقشته مع ١١ من منسقي اتفاقية تغير المناخ الذين حضروا المؤتمر. ويشمل تصور المشروع أيضا ١١ مرفقا تحدد الاحتياجات والأولويات الخاصة على المستوى القطري، فضلا عن التفاصيل العملية لأنماط التنفيذ على المستوى الوطني. ويمثل جمع الأموال لمشروع بناء القدرات هذا، إحدى أولويات البرنامج المتعلق بالمناخ التابع للمعهد، بغية بدء تنفيذه في أوائل عام ٢٠٠٣.

جيم - مركز التدريب الدولي للجهات الفاعلة المحلية: برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية

١١١ - يستهدف برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية، الذي يتخذ من ديفون - لي - با، فرنسا، مقرا له، تهدئة مخاوف الجهات الفاعلة اللامركزية وتوفير التدريب المهني بجميع جوانبه للأفراد المشاركين في الاضطلاع بالمسؤولية على الصعد المحلية.

توفير خدمات محددة

١١٢ - ويتاح عن طريق هذا البرنامج ما يلي:

- هيكل لتقديم خدمات التعاون اللامركزي؛
- حيز دولي لعقد الاجتماعات وتبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة المحلية مثل السلطات المحلية وشبه العامة والهيئات الخاصة العاملة في ميدان التنمية الاجتماعية (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات) والجهات الفاعلة العالمية مثل وكالات الأمم المتحدة والشركات العالمية؛
- نظام فعال من أجل التعاون اللامركزي متاح لجميع الجهات الفاعلة المحلية في ميدان التنمية الاجتماعية والبشرية المستدامة والتعاون الدولي.

١١٣ - وتتمثل أهداف البرنامج الذي يعمل بروح من التعاون اللامركزي في ما يلي:

- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية على أن تنفذ محليا الالتزامات التي تتعهد بها إما حكوماتها أو الجماعات المحلية؛
- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية في إسماع صوتها على الساحة الدولية والمساهمة بصورة حيوية وإيجابية في عولمة تحكمتها ضوابط؛

- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية على الإفادة من الخبرات والوسائل المتوافرة والهيئات المالية والشراكات الدولية؛
- توفير الخبرة التي يمتلكها النظام الدولي والجماعات المحلية وقطاع الرباطات والقطاع الخاص للجهات الفاعلة المحلية؛
- خلق الظروف اللازمة لإجراء نقاش يتخطى الحدود الوطنية بين الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات الدولية.

حلقات العمل والحلقات الدراسية

١١٤ - في عام ٢٠٠٠، وبفضل الدعم المالي الذي قدمته بلدية ديفون، في مقاطعة لين، منطقة الرون أل ب وكانتون جنيف، نُظمت في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي الأقليمي الثاني خمس حلقات دراسية لاختبار مفهوم برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية، تناولت ما يلي:

- السياحة والتنمية المستدامة؛
- التعاون اللامركزي في مجال التنمية المستدامة من حيث صلتها بمنظومة الأمم المتحدة؛
- الخدمات التي تسديها الإنترنت والتعاون اللامركزي (حالتا مالي وموريتانيا)؛
- عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الشراكات بين المناطق/المجموعات الإقليمية الأوروبية والأمم المتحدة في إطار الإعمار المستدام للمناطق الخارجة من أزمة (البلقان بصفة عامة وكوسوفو بصفة أكثر تحديدا).

١١٥ - وسبق لنحو ٤٠٠ مشارك أن أفادوا من الحلقات الدراسية، وأعربوا عن رضاهم عن صيغة برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية. ومما لا ريب فيه أن الاجتماعات التي تضم العديد من الجهات الفاعلة تؤدي إلى إدراك مدى تنوع وجهات النظر وإلى الاطلاع على نهج أخرى بروح من التعاون اللامركزي. ويمكن أن تفضي مشاركة متحدثين ذوي وجهات نظر مختلفة إلى توسيع الرؤية وزيادة النقاشات القيمة.

١١٦ - وكشفت هذه الحلقات الدراسية الأولية أن الجهات الفاعلة المحلية بحاجة شديدة إلى إنشاء مرفق دائم، مفتوح أمام الجميع، يمكن فيه الحصول على خدمات استشارية، ولقاء الناس والمشاركة في حركة حيوية باتجاه تحقيق تنمية محلية ودولية في بيئة غير بيروقراطية.

العمل في الميدان

١١٧ - ساهم برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية على الصعيد الميداني في عدد من تجارب التعاون اللامركزي وهي:

- مساعدة البلديات والجهات الفاعلة المحلية في شمال لبنان على وضع خطة عملها للإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. ووضع المشروع في إطار مبادرة التأهيل وخدمات الدعم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مساعدة وزير البيئة والداخلية في تونس على وضع استراتيجية تدريب خاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١. وبدأ تنفيذ مشروع تدريب تجريبي مع بلدية ومنطقة المستير يتمثل في صياغة جدول أعمالهما المحلي للقرن ٢١ باتباع نهج تشاركي.
- تقديم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدتهما لبلديتين في كوسوفو، في إطار المشروع التجريبي، برنامج لوغو، على وضع نظامها الإداري الخاص لتحسين طريقة الحكم المحلي وهو: نظام معلومات التنمية التابع للبلدية بالتعاون مع بلديتين من سويسرا وفرنسا.

المساهمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١١٨ - وافق المعهد وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والاتحاد العالمي للمدن المتحدة بالنيابة عن الرابطة العالمية للمدن والتنسيق بين السلطات المحلية على تنظيم "المنتدى الإقليمي للتحضر المستدام"، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية (شبكة القرية البيئية العالمية) والقطاع الخاص (مؤسسة Vivendi Environment). وكان الغرض من هذه المنتديات تبيان أولويات السلطات المحلية وشركائها في مجال بناء قدراتهم على التنمية المستدامة ومراجعة الدعم الخارجي المتوافر في مختلف السياقات المتخصصة والجغرافية.

١١٩ - ونظمت المنتديات الإقليمية في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتموز/يوليه ٢٠٠٢ في أفريقيا (دربان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) وأمريكا الجنوبية (كوريتيبيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٢) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (شانغهاي، حزيران/يونيه ٢٠٠٢) وأوروبا (ليون، تموز/يوليه ٢٠٠٢). وركز كل منها على مسائل تتعلق بخدمات عامة محددة مثل المياه والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والطاقة والنقل، وتحسين مستوى المأوى وأحياء الفقراء، والصحة العامة، وإدخال نظام المعلوماتية إلى البلديات. وشاركت فيها أساسا السلطات المحلية وشركاؤها في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب البرامج الخارجية التي تتعاون معها. ومصدر برامج الدعم هذه هو المنظمات

المتعددة الأطراف والثنائية والرابطات الدولية والسلطات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية والأوساط التجارية الدولية.

١٢٠- وأفضت حلقات العمل التي سبقت مؤتمر القمة إلى وضع توصيات وخطط عمل ملموسة لسد الثغرات وتفادي التداخل واستغلال مواطن التكامل في الدعم المتوافر للجهات الفاعلة المحلية.

١٢١- وفي الوقت نفسه، تمثلت الأهداف المعلنة، بالصيغة التي عُرضت بها رسمياً في جوهانسبرغ، في جمع عدد من وكالات الأمم المتحدة جنباً إلى جنب (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية)، والهيئات الحكومية الدولية (الاتحاد الأوروبي) وروابط المدن (العالمية والإقليمية على السواء) ومنظمات غير حكومية (Global Ecovillage Net- work، و Fondation du Devenir)، والقطاع الخاص (مؤسسة Vivendi Environment)، بغية وضع برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب يستند إلى مبادرة تقوم على مشاركة القطاعين العام والخاص وتكرس للسلطات المحلية لتتمكن من تحقيق التحضر المستدام.

١٢٢- وتستهدف مبادرة الشراكة من النوع الثاني بين القطاعين العام والخاص المتعلقة ببناء القدرات والتدريب في مجال التمدين المستدام تنفيذ المشاريع المحددة التالية ابتداءً من عام ٢٠٠٢:

- إنشاء مراكز إقليمية للتدريب في كوريتيبا ودربان وشانغهاي وكوالالمبور وليون بالتعاون مع السلطات المحلية ولأجلها، وذلك في ميدان البيئة (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والنقل العام).
- توفير حاسوب لخدمة الشبكة لتمكين السلطات المحلية من الحصول على الخدمات التقنية المحلية ذات الصلة بالبيئة (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والنقل العام).
- التدريب على تطبيق الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالبيئة على الصعيد المحلي، بالصيغة التي طُورت فيها حتى الآن في برنامج التعاون اللامركزي والتنمية الاجتماعية في ديفون - لي - بين في فرنسا.
- توطيد الحكم المحلي لتحديث الإدارة المحلية والشفافية المحلية والنهج التشاركي.

- تدريب السلطات المحلية في مجال الإيدز لكي تشارك في مكافحته على الصعيد المحلي.
 - التعاون اللامركزي وجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١.
 - تدويل الحق في الحصول على الخدمات المحلية.
 - مشاركة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في الجامعة الدولية للتنمية المستدامة.
- ١٢٣ - وسيبدأ في مطلع عام ٢٠٠٣ تنفيذ هذه الأنشطة، التي تغطي تكاليفها هيئات مختلفة (وكالات الأمم المتحدة والحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة).

دال - برامج التدريب في مجال المعلومات والاتصالات

- ١٢٤ - يعمل المعهد على بناء القدرات وفي مشاريع وبرامج التدريب في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عام ١٩٨٦، وطور شبكة قوية ومستقرة من الشراكات مع الخبراء والمؤسسات المتخصصة في جميع أنحاء العالم. ومن بين المؤسسات الشريكة وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التقنية، والجامعات، والشركات الهندسية، فضلا عن شركات الأعمال.
- ١٢٥ - وكان على المعهد خلال السنتين الماضيتين أن يشارك في عدد متزايد من أنشطة التدريب وبناء القدرات ذات الصلة، وقد أتاحت له الفرصة لإعادة هيكلة برامجه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن أربعة مجموعات رئيسية:

التدريب حسب الطلب

- عرض عملي وتدريب متقدم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التدريب على الجوانب التقنية والقانونية لشبكة الإنترنت؛
- برنامج تدريبي معتمد.

الإدارة الرشيدة الإلكترونية

- التطبيقات على الإدارة الرشيدة المحلية والحضرية والوطنية والعالمية: الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة، والمالية؛
- دور ومثولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل مجتمع المعلومات.

دعم الصكوك الدولية وغير ذلك من الاتفاقات

- إعداد البلدان من أجل التفاوض على صكوك قانونية دولية؛
- تحسين الروابط وعلاقات العمل مع أمانات اتفاقيات الأمم المتحدة؛
- مساعدة البلدان على تقديم تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف.

التعلم الإلكتروني

- الاستعانة ببرنامج التعلم الإلكتروني التابع للمعهد في التدريب عن بعد؛
- إجراء أبحاث في مجال التكيف التربوي للتدريب مع هذه الوسائط الجديدة.

التدريب حسب الطلب

١٢٦ - أجرى المعهد مجموعة كبيرة من الأنشطة التدريبية حسب الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الدورات الدراسية التقنية المهنية التي تتراوح بين الدورات الدراسية الأساسية والدورات الدراسية المتقدمة، فضلا عن دورات دراسية حول السياسات ذات الصلة، والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية، والمسائل القانونية، ومعظمها في أفريقيا.

١٢٧ - ويتم تنظيم دورات لتطوير المهارات التقنية الأساسية، بما في ذلك استحداث نظم تشغيل الحواسيب الصغيرة، واستخدام أدوات أتمتة المكاتب، والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، وتصميم المواقع، لموظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء وللوفود في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا. وتجري الأنشطة بالتعاون مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، وشركاء حكوميين ومن القطاع الخاص.

١٢٨ - ويتم إجراء دورات تدريبية تقنية متقدمة للمهندسين والتقنيين في البلدان النامية في ميادين إدارة قواعد البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بعد، وتطوير المواقع على شبكة الإنترنت. وقد تم إعداد هذه الدورات مع مكتب العلوم الفضائية للقارة الأفريقية ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبرنامج التطلعي الجغرافي ٣ في كل القارات الخمس.

١٢٩ - ويتم بانتظام إجراء دورات التوعية بالسياسات في تكنولوجيا المعلومات حول مواضيع متصلة بمسائل السياسات والأمن للدبلوماسيين في البعثات الدائمة في الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي ونيويورك وفيينا.

١٣٠ - وتم أيضا تنظيم دورات دراسية متخصصة لفئات من بينها الصحفيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق المشروع السريع الأثر التابع للأمم المتحدة والمحامون وصانعو القرارات في أفريقيا الفرانكفونية حول مسائل مثل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والعلاقات بين الشمال والجنوب؛ وتضييق الفجوة الرقمية؛ وأسماء المواقع والإدارة العالمية لشبكة الإنترنت؛ ونظم المعلومات ومسائل الأمن؛ ومسائل السياسات العالمية؛ والقانون الدولي؛ والفضاء الإلكتروني؛ والتجارة الإلكترونية.

١٣١ - واستُحدثت مواد تدريبية محددة مثل الإصدار الثاني للقرص المدمج "شبكة الإنترنت في الجنوب"، وذلك مع اليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي، والوكالة الدولية للفرانكفونية والوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية. "وشبكة الإنترنت في الجنوب" عبارة عن مكتبة إلكترونية حقيقية تتضمن نصوصاً علمية وقانونية كثيرة بالإضافة إلى كثير من البرمجيات المجانية. وقد تم أيضاً تطوير مواد تدريبية محددة مع مختلف الأنشطة التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإدارة الرشيدة الإلكترونية

١٣٢ - واصل المعهد، ضمن ولايته، تعزيز فعالية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وفي سياق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العمل خلال هاتين السنتين الماضيتين حول كيفية تحسين الإدارة الرشيدة على مختلف المستويات من خلال بناء القدرات والتدريب.

١٣٣ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على المستوى المتعدد الأطراف: "شبكة الإنترنت من أجل برنامج التنمية المستدامة" تعمل في الوقت الراهن من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة على شبكة الإنترنت ومواءمة الإطار القانوني من خلال "مشروع القانون والفضاء الإلكتروني" برعاية المنظمة الدولية للفرانكفونية. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف جامعة لتكنولوجيا المعلومات الجديدة والدبلوماسية المشتركة بين إنتل والمعهد إلى إطلاع المشاركين (كبار الدبلوماسيين) على المسائل المتصلة بالإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المتعدد الأطراف. وتهدف المبادرتان إلى توفير تفهم للمبادئ التوجيهية لرسم السياسات الدولية وتسهيل مناقشتها.

١٣٤ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على الصعيد الوطني: ساعدت "شبكة الإنترنت من أجل برنامج التنمية المستدامة" غابون على الدخول في مجتمع المعلومات من خلال توفير مجموعات مستهدفة معينة تفهما شاملاً للمسائل ذات الصلة ومن خلال التركيز بصفة خاصة على الجوانب التقنية (الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية لعلوم الحواسيب)، والمسائل القانونية (الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والمحتوى غير القانوني والضار، والإعلام، والترميز) والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية.

١٣٥ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية البيئية: إن "نظام معلومات المتابعة البيئية على الإنترنت" الذي تم تطويره على نحو مشترك مع مرصد الساحل والصحراء، والاتحاد الدولي

للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى إلى وضع إطار ملائم لأصحاب الشأن العاملين في مجال البيئة (الوكالات الحكومية، والإداريين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص) في البلدان الأفريقية والمناطق دون الإقليمية من أجل تنفيذ نظم اعتماد وتعميم وتسخير المعلومات البيئية ذات الصلة، بهدف تعزيز النهج القائم على الشراكة وذلك على صعيد صنع القرارات والصعيد التشغيلي. وكانت الستتان الماضيتان مفيدتين لوضع اللمسات الأخيرة على المرحلة الرائدة على الصعيد الوطني في سبعة بلدان (أوغندا، وبنن، وتونس، والسنغال، ومالي، والمغرب) وعلى الصعيد الإقليمية مع منطقتين (اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة الحكومية الدولية للجفاف في الصحراء). ويجري إعداد المرحلة الثانية لجميع البلدان الأفريقية لكي تبدأ في عام ٢٠٠٣.

١٣٦ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على الصعيد المحلي: صمم "مركز التدريب الدولي لبرنامج السلطات المحلية" وطور مفهوما مزدوجا يتصدى للمسائل المتعلقة بالتحضر وتحديث الإدارة المحلية والحوار الاجتماعي بين السلطات المحلية والمجتمع المدني. وبعد لبنان والسنغال في عام ٢٠٠٠، تم الاضطلاع بمشروع رئيسي واحد في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في كوسوفو بهدف '١' زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة لموظفي البلديات لأغراض التخطيط الإداري واتخاذ القرارات؛ '٢' تسهيل عملية المشاركة في الإطار الجديد لإزالة المركزية.

تقديم الدعم للصكوك الدولية وغير ذلك من الاتفاقات

١٣٧ - يقدم المعهد من خلال عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج البيئة إلى البلدان أحدث المعلومات والأفكار حول الاستراتيجيات والمسائل المتصلة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية.

١٣٨ - ويتناول "برنامج التدريب في مجال تصريف المواد الكيميائية والنفايات" الاتفاقيات والاتفاقات المتصلة بسجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها، والنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، وفي الآونة الأخيرة اتفاقية ستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. وقد وضع البرنامج مواد إرشادية وتدريبية لتسهيل تبادل المعلومات الفعال حول المواد الكيميائية التي تستخدمها جميع الوزارات ذات الصلة وأصحاب الشأن على الصعيد الوطني.

١٣٩ - ونفذ برنامج "تغير المناخ" في سياق التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مشروعاً موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية من أجل تعزيز الموارد البشرية والمؤسسية التابعة لمراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية في أقل

البلدان نموا. وحسن هذا المشروع ومدته سنة واحدة الاتصال بشبكة الإنترنت العالمية، والقدرة على استخراج معلومات تتعلق بتغير المناخ من موقع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على الإنترنت. وقد تم إعداد كتيب تدريبي لتلخيص المعلومات التقنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد تغير المناخ المتاحة على الشبكة من جميع وكالات الأمم المتحدة، وعدد هذه المواقع يزيد عن ١٥٠ موقعا.

١٤٠ - وفي سياق المرحلة الثانية لأنشطة المعهد التي بدأت في عام ٢٠٠٣، يقدم "نظام معلومات المتابعة البيئية على الإنترنت" روابط بين مراكز التنسيق الوطنية ودون الإقليمية للجنة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، من خلال وضع نظم لتبادل المعلومات والمواقع على الإنترنت.

١٤١ - ومنذ عام ١٩٩٣، وفي إطار جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٤٠، شرع المعهد بالتعاون مع شركائه في سلسلة من مؤتمرات نظم المعلومات الجغرافية في أفريقيا، حيث يتبادل العاملون في هذا المجال من جميع أنحاء العالم خبرتهم وآراءهم حول استخدام المعلومات الفضائية الجغرافية من أجل التنمية المستدامة. وكان المعهد شريكا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونظام المعلومات البيئية في أفريقيا، من أجل تنظيم المؤتمر الرابع لنظم المعلومات الجغرافية لأفريقيا، الذي انعقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وحضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشارك. وسوف يكون المعهد شريكا في الإصدار الخامس وفي الذكرى العاشرة في داكار بالسنغال في عام ٢٠٠٣.

التعلم الإلكتروني

١٤٢ - من أجل تحسين فعاليته، والاتصال بقاعدة عريضة من الجماهير، وتخفيض تكاليف التدريب لكل مشترك، يقوم المعهد بتطوير الدورات الدراسية التدريبية على شبكة الإنترنت، في موقع خاص بالتعلم الإلكتروني. وتمثل الأهداف الرئيسية في تعزيز العلاقات القائمة مع مراكز التدريب الإقليمية، وتقديم دورات دراسية مشتركة مع شركاء في أفريقيا وفي أماكن أخرى، واستحداث أطر جديدة للشراكة مع البلدان. ويهدف المعهد أيضا إلى تطوير قدرات التعلم الإلكتروني في البلدان، حيث الوعي بتكنولوجيا المعلومات ما زال قليلا من أجل ضمان الاطلاع على برامج المعهد التدريبية.

١٤٣ - وسوف يكون التعلم الإلكتروني متوفرا في خريف عام ٢٠٠٢، حول موضوع "الجوانب القانونية للديون والإدارة المالية والمفاوضات" و "تطبيق القانون البيئي".

المساهمة في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٤٤ - إن اتحاد الاتصالات الدولي، بوصفه الوكالة الرائدة المسؤولة عن التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، طلب إلى المعهد أن يقدم إلى أقل البلدان نموا أحدث المعارف والأفكار حول الاستراتيجيات والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم هذه البلدان في الجهود التي تبذلها للتحضير لمؤتمر القمة. والهدف من هذه المبادرة، هو تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التعريف باحتياجاتها من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تخفيف حدة الفقر، ودعم الإدارة الرشيدة، وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز الابتكارات والمشاريع، بوصفها جزءا من عملية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة. ويتنظر أن يمكن المشروع جميع أصحاب الشأن الرئيسيين في هذه البلدان، والحكومات، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، من تقييم إسهامهم في مؤتمر القمة تقييما كاملا. وسوف يسعى المشروع أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان على التفاوض على نحو أفضل لحماية مصالحها أثناء أعمال المؤتمر، وعرض اقتراحاتها ذات الصلة. ويسعى هذا المشروع في نهاية المطاف إلى تمكين هذه البلدان من اقتراح برامج المتابعة الملائمة، وتقديم عرض واضح لخطة العمل واستراتيجيتها الملائمة من أجل إدراجها في توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

هاء - البرنامج التدريبي في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفييت نام

عرض عام ومعلومات أساسية

١٤٥ - برزت فكرة برنامج المعهد التدريبي في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية في اجتماع للخبراء رفيع المستوى (جنيف، نيسان/أبريل ١٩٨٧). ومنذ ذلك الحين، اتخذت مبادرات للتدريب (من خلال حلقات دراسية وحلقات عمل قصيرة) وبناء القدرات تهدف إلى تطوير وتعزيز مستويات مهارات الموظفين الحكوميين (وخاصة من وزارات المالية والعدل، ودوائر النيابة العامة، ووزارات الخارجية، والمصارف المركزية، والجامعات) في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية. وفي هذا الصدد، استفاد المعهد من ميزته النسبية المعروفة في مجال تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية الإقليمية الموجهة لتوعية كبار الموظفين الحكوميين وتدريب الموظفين من المستويات الوسطى على مختلف جوانب إدارة الديون والإدارة المالية. ومما ميز هذه الفترة عملية توحيد أنشطة التدريب الإقليمية في البلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية، وبدء التدريب في ١٦ من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ووضع برامج تدريب عن طريق الإنترنت باستعمال تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

١٤٦- خلال الفترة التي شملها التقرير، أجرى المعهد ١٤ حلقة عمل إقليمية استفاد منها ٤٠١ موظفا حكوميا من بلدان شرق أفريقيا وغربها وجنوبها (سواء منها الناطقة بالانكليزية أو الناطقة بالفرنسية). وبالإضافة إلى ذلك، تم تجميع وتوزيع مواد تدريبية ضمن كل حلقة من حلقات العمل ونشرت ووزعت مجموعة وثائق؛ كما نشرت ووزعت وثائق بشأن أفضل الممارسات. وشملت مواضيع حلقة العمل ما يلي:

- التفاوض بشأن بنود محددة في اتفاقات القرض وصياغتها؛
- الإدارة الفعالة للديون الحكومية؛
- التحكيم وحل النزاعات؛
- تقنيات واستراتيجيات التفاوض بشأن المعاملات المالية؛
- الإدارة المالية والتفاوض ومؤسسات بريتون وودز؛
- الجوانب القانونية للتفاوض وإعادة التفاوض بشأن الديون؛
- الجوانب القانونية لإدارة الديون الحكومية؛
- إدارة الديون والميزنة الوطنية؛
- الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية (توعية كبار الموظفين الحكوميين)؛
- التفاوض بشأن اتفاقات القرض وصياغتها.

١٤٧- ومما ميّز هذه الفترة توسيع البرنامج ليشمل ١٦ من البلدان الناطقة بالفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع وتوحيد تعاون المعهد مع معاهد التدريب الإقليمية في كافة مناطق أفريقيا. وكانت جميع حلقات العمل التي أجازها المعهد قد عُقدت بالاشتراك مع شركائه على أساس التقاسم الدقيق للتكاليف ومراعاة الميزة النسبية في تدريب الشركاء المعنيين. ومن معاهد التدريب الإقليمية الأفريقية الشريكة ما يلي:

- معهد الإدارة لشرق أفريقيا وجنوبها (أروشا)؛
- معهد القانون الدولي، المركز الأوغندي للخبرة القانونية الرفيعة (أوغندا، كمبالا)؛
- معهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية (هراري)؛
- معهد غرب أفريقيا لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية (لاغوس)؛
- معهد بول ديت (ياوندي، الكاميرون) لأفريقيا الوسطى والغربية الناطقة بالفرنسية.

فييت نام

١٤٨- بعد قيام المعهد بتقييم الاحتياجات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم حلقة عمل وطنية لحكومة فييت نام استفاد منها ٢٦ موظفا حكوميا. وكانت النتائج إيجابية للغاية، كما يتضح من استمارات استطلاع آراء المشاركين. ومن المقرر تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية مستقبلا وتوزيع مواد التدريب في الأشهر والسنوات القادمة. وقد نظمت حلقتا العمل في هانوي حتى الآن. كما وفق المعهد في إبرام اتفاق بشأن مشروع لتدريب الموظفين الحكوميين الفيتناميين بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهانوي بشأن تنمية أسواق رؤوس الأموال وتنظيمها.

واو - العلاقات الاقتصادية الخارجية

١٤٩- تسعى برامج المعهد التدريبية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية إلى تعزيز الموارد البشرية في المؤسسات العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ميادين الإدارة المالية والتجارة والاستثمار. وتستهدف حلقات العمل التدريبية بشكل خاص الموظفين من المستويات العليا والوسطى في القطاع العام والمسؤولين العاملين في مجال إدارة الديون الخارجية والتفاوض على اتفاقات القرض والاتفاقات التجارية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسير تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي السنوات الأخيرة، تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل أصحاب الأعمال الحرة في القطاع الخاص بغية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة التي يشملها التقرير حضر ما مجموعه ٨٥٥ مشاركا حلقات عمل عقدها المعهد في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية.

البرنامج التدريبي في مجال العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية لجمهورية آسيا الوسطى وأذربيجان

١٥٠- خلال فترة السنتين الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أجرى المعهد ١٢ حلقة عمل تدريبية في آسيا الوسطى وأذربيجان. وكانت حلقات العمل ذات طبيعة إقليمية ووطنية وركزت على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: إدارة الديون، والتجارة الدولية، وتحديث الجمارك، وتشجيع الاستثمارات، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأجريت حلقات عمل إقليمية بشأن قضايا تعتبر ذات صلة بالمنطقة برمتها، حيث أمكن لكل بلد أن يستفيد من المناقشات وتبادل الخبرات مع البلدان المجاورة. وتسعى حلقات العمل الوطنية إلى توفير نهج تدريبي أكثر تحديدا بهدف تلبية حاجات التدريب المحددة للموظفين الحكوميين في بلد ما. وركز البرنامج في الفترة الأخيرة على التدريب في مجال

العلاقات التجارية الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف بوجه خاص، في الوقت الذي تقوم فيه بعض البلدان حالياً بالتفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

البرنامج التدريبي المشترك بين المعهد والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة الفعالة للديون

١٥١- منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨، يقوم المعهد، بالاشتراك مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم مجموعة من أربع حلقات عمل تدريبية في مجال إدارة الديون لفائدة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وللاستفادة التامة من التجارب التكميلية لكل واحدة من هذه المنظمات، غطت حلقات العمل أبعادا مختلفة لعملية إدارة الديون، بدءاً من الجوانب القانونية وانتهاءً بالجوانب المالية، وركزت على المسائل التنفيذية وتنمية بعض المهارات المحددة من أجل الإدارة الفعالة للديون.

برنامج الزمالات في مجال الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية

١٥٢- صُمِّمَ برنامج الزمالات، الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع المعهد الأيرلندي لإدارة العامة، كمنتدى منتظم لتدريب العاملين في مجال إدارة الديون من مختلف البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى على الجوانب القانونية لإدارة الديون. وكان هذا البرنامج الذي استمر أسبوعين قد بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واعتمد على مشاركة ٢٣ مسؤولاً حكومياً من ١١ بلداً أفريقياً. ويشمل هيكل هذا البرنامج ثلاثة مناهج هي: البرنامج الأساسي ويتألف من محاضرات بشأن مسائل فنية محددة في مجال إدارة الديون؛ ونماذج عملية مع تمارين تطبيقية، ودراسات حالة وتمارين محاكاة؛ وزيارات دراسية إلى مؤسسات أيرلندية ذات صلة في القطاع العام تعمل في مجال إدارة الديون. وفي تقييم متابعة أجرى بعد ٦ أشهر من انتهاء البرنامج، أجمع المشاركون على أن البرنامج كان مفيداً جداً في عملهم اليومي وأبدوا رغبة واضحة في مواصلة التدريب.

البرنامج التدريبي في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية للسلطة الفلسطينية

١٥٣- يهدف البرنامج التدريبي إلى مساعدة موظفي القطاع العام في السلطة الفلسطينية على تطوير بعض المهارات الفنية اللازمة لتحقيق إدارة عامة ذات كفاءة. وخلال الفترة قيد الدراسة، عُقدت ١٣ حلقة عمل تدريبية نُظِمَ معظمها بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وشملت المواضيع التي غطتها الدورة الدبلوماسية التجارية (أجريت بالتعاون مع الأونكتاد)، والمعايير المحاسبية الدولية، ومراجعة حسابات المؤسسات العامة وهيكل المؤسسات العامة وإدارتها.

١٥٤ - ووضعت البرامج التدريبية كلها نهجا عمليا للتدريب حيث توفر فيها إحصائيون من ذوي الخبرة يعملون بصفة استشاريين، واستخدمت فيها دراسات حالة وتمارين محاكاة لإتاحة الفرصة للمشاركين لممارسة المهارات المكتسبة. وخلص استعراض خارجي لإسهام المعونة الأيرلندية مع المعهد إلى أن مضمون برنامج الزمالات كان ”هاما وعلى درجة عالية من الجودة“. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، ذكر تقييم خارجي أجري بتكليف من الجهة المانحة وهي وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، أن البرنامج في آسيا الوسطى كان ”ذا نوعية عالية وحظي باستجابات جيدة إلى جيدة جدا“، مركزا على الطابع العملي للحلقات العمل.